المفاهيم القانونية في كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية بالتعليم العام في ضوء متطلبات التربية القانونية وطبيعة المجتمع السعودي

د. فهد بن علي العميري
كلية التربية– جامعة أم القرى– مكة المكرمة
dr.fahadalomairi@gmail.com
faomairi@uqu.edu.sa

أ. فهد بن عبدالاله محمد
تعليم جدة– وزارة التعليم

تاريخ الارسال:07-06-2018 تاريخ القبول: 15-12-2018

الملخص:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن درجة تضمين المفاهيم القانونية المطلوب توافرها في كُتب الدراسات الاجتماعية والوطنية بالتعليم العام السعودي في ضوء متطلبات التربية القانونية المعاصرة وطبيعة المجتمع السعودي، إضافة إلى معرفة تقديرات المشاركين في الدراسة لدرجة أهمية تضمينها في تلك الكُتب.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي بشقيه الوصفي التحليلي (تحليل المحتوى) للكُتب الدراسية، والوصفي المسحي للمشاركين في الدراسة البالغ عددهم (208) فرداً في مدارس البنين والبنات الحكومية بجميع مراحل التعليم العام في مدينة جدة. واستخدمت الدراسة أداتين لجمع البيانات، وهما: بطاقة تحليل المحتوى للكتب الدراسية (18 كتاب للطالب) لمادة الدراسات الاجتماعية والوطنية، واستبانة لتقديرات المعلمين والمشرفين التربويين، وذلك بعد أن تحقق للأداتين خصائص الصدق والثبات اللازمة. وتم معالجة بيانات الدراسة باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) وفقاً لمجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة.

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: 1-كشفت نتائج تحليل المحتوى أن نسبة توافر المفاهيم القانونية تختلف من مرحلة دراسية إلى أخرى وأنها غير متوازنة وغير كافية في كُتب الدراسات الاجتماعية والوطنية بالتعليم العام السعودي. 2-بينت نتائج الدراسة أن درجة تقدير المشاركين لأهمية المفاهيم القانونية وعددها (172) مفهوماً اللازم تضمينها في كُتب الدراسات الاجتماعية والوطنية كانت (عالية جداً). 3-أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($a\leq0,05$) بين استجابات المشاركين بالدراسة لدرجة أهمية تضمين المفاهيم القانونية في المجال الصحي والبيئي تعزى لمتغير (النوع الاجتماعي "جنس المستجيب")، في حين لم توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($a\leq0,05$) بين استجابات المشاركين في الدراسة لدرجة أهمية تضمين المفاهيم القانونية تعزى لمتغيرات المؤهل العلمي، والتخصص الأكاديمي، والخبرة التدريسية، وطبيعة العمل الحالي, ولقد توصلت الدراسة أيضاً إلى بناء مصفوفة المدى والتتابع للمفاهيم القانونية في كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في صفوف مراحل التعليم العام من الصف الأول الابتدائي وحتى الصف الثالث ثانوي والبالغ عددها (172) مفهوماً موزعة على جميع مراحل التعليم العام في ضوء متطلبات التربية القانونية وطبيعة المجتمع السعودي.

الكلمات المفتاحية: المفاهيم القانونية، التربية القانونية، كُتب الدراسات الاجتماعية والوطنية، التعليم العام السعودي، طبيعة المجتمع السعودي.

Abstract

The study aimed to explore of the degree of inclusion of the legal concepts availability required in national and social studies textbooks in Saudi developed public education in light of the requirements of the contemporary legal culture and the nature of Saudi society, adding to estimates of participants in the study about the degree of importance included in those textbooks. The study using descriptive methodology in both types: descriptive and analytical (content analysis) for textbooks, and survey of descriptive of the study participants (208) supervisors and teachers of national and social studies teachers in government schools for boys and girls at all levels of public education in Jeddah city. Study used two tools: 1. content analysis of student book (student book 18) for national and social studies. 2. Questionnaire for collecting data about participants estimates, after check for validity and reliability of instruments.

Study present several results: 1. content analysis results revealed that the availability of legal concepts differ from level to anther and it is unbalanced and inadequate. 2. the results of the study showed that the degree of appreciation of the importance of the necessary legal concepts (172) included in the developed national and social studies textbooks of public education in the light of the requirements of the contemporary legal culture and the nature of Saudi society was (very high). 3. The results showed statistically significant differences ($a \geq 0.05$) between study participants responses to important legal concepts included in the health and the environmental field and attributed to gender. While, there are no statistically significant differences ($a \geq 0.05$) among study participants responses to important legal

concepts included in the developed national and social studies textbooks in public education due to variables (the academic degree, academic specialization, teaching experience, nature of work). The study also reached to build a matrix and sequence of legal concepts in social studies and national books among the public education of first grade till third grade of secondary (172) concepts spread over all stages of public education in the light of the requirements of the contemporary legal culture and the nature of Saudi society

Keywords: Legal Concepts, Legal Education, National and Social Studies Textbooks, Saudi Public Education, the Nature of Saudi Society.

خلفية الدراسة

أضحت التربية القانونية في طليعة الاتجاهات التربوية الحديثة للمناهج الدراسية التي تبنتها العديد من أقطار العالم المتقدمة، وفي طليعتها الولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا، وبريطانيا، وكندا، والسويد. علاوة على كونها كذلك من ضمن أهم التوصيات التي وردت في تقارير المنظمات والمؤسسات الدولية في مجال التربية عامة ونظم التعليم خاصة، وهذا ما أكد عليه التصنيف المعياري الدولي للتعليم (1997م) والذي أقرته منظمة اليونسكو (United.Nations.Educational,Scientific.and.Cultural.Organization:UNESCO) من أجل بناء السياسات التعليمية وصنع القرار التربوي، وكذلك وثيقة المعايير التربوية للقرن الحادي والعشرين الصادرة عن دول التعاون الاقتصادي الآسيوي الباسيفيكي، إضافة إلى ما نصت عليه وثيقة الأهداف العامة للتربية وأهداف المراحل الدراسية والأسس العامة للمناهج في دول الخليج العربية الصادرة عن مكتب التربية العربي لدول الخليج. فقد دعت جميع هذه المنظمات والمؤسسات التربوية بمختلف أنماطها وأحجامها إلى أهمية تضمين التربية القانونية في المناهج الدراسية وذلك بغية تزويد النشء الصاعد بالمفاهيم والقيم والمهارات القانونية التي تساعدهم في التمتع بحقوقهم، والقيام بواجباتهم، وبما يمكن المجتمعات الإنسانية من تحقيق أهدافها في إيجاد المواطن الصالح في ذاته المصلح لغيره، والإنسان الفعال القدوة في بيئته المحلية ومجتمعه الوطني والأممي، بل والعالم بأسره (زريق،2002؛ كنعان،2004؛ بدران،2009).

ويشكل الإعلان العالمي لحقوق الانسان (1948م)، والعهدان الدوليان الخاصان بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966م) قاعدة الشرعية الدولية لحقوق الإنسان، والتي جعلت من دول العالم تسعي بشكل دائم الى تأصيل التربية القانونية وغرسها لدى أفراد مجتمعاتها، ولا يتم الوصول إلى هذه الأهداف إلا من خلال فهم القوانين وتطبيقها في جميع مجالاتها بغية الوصول إلى درجة من التفاهم المجتمعي الذي يضمن له أمنه واستقراره وحفظ كيانه (الجرباء، 2008؛ زكريا، 2008).

وتعد التربية القانونية من أهم العوامل التي تساعد على تماسك المجتمعات وتقبل الالتزامات، ولما للتربية القانونية من أهمية في حفظ حقوق الإنسان، والوصول إلى مرحلة إدراك المفاهيم القانونية وتطبيقها في جميع مجالات التربية القانونية، ومنها القوانين الاقتصادية، والقوانين السياسية، والقوانين الاجتماعية... إلى غير ذلك من القوانين التي تساهم في تربية النشء تربية قانونية تحفظ كيان وخصوصية الفرد في المجتمع بشكل لا يتعارض مع حقوق الآخرين (Pereira,1988).

ولا ترنو التربية القانونية إلى إعداد الطلبة ليكونوا خبراء في القانون أو متخصصين فيه، ولكنها تساعدهم على فهم القانون الذي يحكم مجتمعهم، من خلال إدراكهم للأسس القانونية والمعاني الأخلاقية التي تركز عليها السلطة في توطيد الأمن وتحقيق العدل وحماية الحريات والتمتع بالحقوق والقيام بالواجبات وفقاً للممارسات الصحيحة في الحياة اليومية، والتربية القانونية على هذا النحو تمثل إحدى مكونات الثقافة العامة لأفراد المجتمع أيا كانت خلفيته الثقافية (Wright Lan, 1987).

وبالرجوع للأدب التربوي وجدت العديد من الدراسات السابقة. فقد سعت دراسة قالاقر(Gallagher,1987) إلى تضمين التربية القانونية في المناهج الدراسية بالولايات المتحدة الأمريكية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، واستخدمت الاستبانة لجمع البيانات. وقدمت الدراسة بعض الطرق التي يمكن من خلالها دمج التربية القانونية في المناهج الدراسية، ومن ذلك الاستفادة من الأحداث والمناسبات القانونية كالاحتفال بيوم القانون، وانعقاد الجمعية التشريعية.

هدفت دراسة كيمبريل (Kimbrell,1989) إلى مساعدة الطلبة على إدراك معاني العدالة والظلم باستخدام نشاط المحاكمة الساخرة في إطار مناهج التاريخ بالمرحلة الثانوية، ودعم اتجاه الطلبة نحو التمسك بالمبدأ أو الحقيقة والدفاع عنها. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، واستخدمت الاستبانة لجمع البيانات. وتوصلت الدراسة إلى أن المحاكمات الساخرة تكسب الطلبة الكثير من المهارات، ومنها مهارة التحدث الفعال، وسرعة التفكير، والقدرة على مواجهة المواقف، والتعامل الجيد مع الآخرين.

قصدت دراسة دونالد (Donald,1990) إلى تقديم نموذج مقترح للتربية القانونية في المدارس الثانوية بولاية الألسكا الأمريكية عبارة عن مجموعة من دروس التربية القانونية. في التعليم العام واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، واستخدمت الاستبانة لجمع البيانات. وكشفت نتائج الدراسة عن أهمية الاهتمام بالتربية القانونية في المدارس، والتي من بينها منع انحراف الأحداث، وتنمية اهتمام الطلبة بالقانون.

تقصت دراسة غاراسيك (Gharasic, 2001) إجراء تقويم شامل وعميق للنظام الخاص بالتربية القانونية. بقصد رفع مستوى التعليم وتبيان أسباب التقديرات غير المرضية لطلبة القانون والحقوق الخريجين في إنجلترا واتبعت الدراسة المنهج الوصفي،

واستخدمت بطاقة الملاحظة لجمع البيانات. وافضت الدراسة إلى بناء تصور جديد للتربية القانونية بما يخدم الطلبة ويقدم لهم الفائدة في كل مناحي الحياة وقد يستلزم تحقيق ذلك التراجع عن بعض الأفكار والعادات السائدة، وأكدت الدراسة أن التربية القانونية يجب أن تنبع عن قناعة من الطلبة أنفسهم.

سعت دراسة غروسمان(Grossman, 2002) إلى مناقشة طرق إعادة بناء التربية القانونية، فيما يتماشى مع التحولات العالمية الحالية. تمثلت عينة الدراسة في طلبة كلية الحقوق والمحامون بجامعة واشنطن في العاصمة الأمريكية واشنطن. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، واستخدمت الاستبانة لجمع البيانات. وأظهرت نتائج الدراسة الحاجة إلى إيجاد بيئة تعليمية تعلمية تركز على إكساب المفاهيم القانونية للطلبة وتوسيع دائرة تفكيرهم للمسائل القانونية مع الأخذ في الاعتبار الاختلافات الثقافية لديهم.

هدفت دراسة سعيد(2005) إلى بناء برنامج في التربية القانونية يعتمد على الأنشطة المصاحبة لمنهج التاريخ بالمرحلة الثانوية، وقياس فاعلية البرنامج المقترح في تنمية الوعي القانوني لدى طلبة المرحلة الثانوية في مصر. اقتصرت عينة الدراسة على طلبة الصف الثاني الثانوي بمحافظة الإسماعلية. اتبعت الدراسة المنهج شبه التجريبي. وكشفت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائياً عند مستوى ($a\leq0.05$) بين المتوسط الحسابي للتحصيل المعرفي القبلي والمتوسط الحسابي للتحصيل المعرفي البعدي لصالح القياس البعدي.

سعت دراسة محمد (2008) إلى قياس فاعلية المواقف التعليمية المقترحة في إكساب طفل الروضة أهم مبادئ الثقافة القانونية. واستخدمت الدراسة المنهج شبه التجريبي. وتكون مجتمع الدراسة من أطفال الروضة

بمحافظة القاهرة في مصر، وتمثلت العينة في (40) طفل بالمستوى الثاني تتراوح أعمارهم من 5-6 سنوات. وأظهرت النتائج فاعلية المواقف التعليمية في إكساب الأطفال مبادئ الثقافة القانونية.

قصدت دراسة الطوالبة (2010) قياس أثر برنامج تعليمي قائم على المفاهيم القانونية في تنمية الثقافة القانونية واتجاهات الطلبة نحوها لدى طلبة الصف العاشر الأساسي في الأردن. واتبعت الدراسة المنهج شبه التجريبي. وكشفت الدراسة عن فاعلية البرنامج في تنمية الثقافة القانونية واتجاهات الطلبة نحوها، وضرورة تضمين المفاهيم القانونية في كتب التربية الوطنية.

هدفت دراسة العضايلة (2010) التعرف إلى درجة الثقافة القانونية لدى أفراد المجتمع الأردني في قانون العقوبات الأردني. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات حيث طبقت على عينة مكونة من(636) فرداً. وكشفت

النتائج عن وجود أمية قانونية بالأحكام الواردة في قانون العقوبات والمتعلقة بالجرائم الواقعة على العرض وعلى حياة الإنسان وسلامته وعلى الحرية الشخصية، مما يحتم إيجاد في المراحل التعليمية تختص بالتربية القانونية وبشكل مبسط.

عمدت دراسة يوسف(2010) إلى قياس فاعلية برنامج مقترح في الدراسات الاجتماعية لطلبة الصف الثاني بالمرحلة الإعدادية قائم على مبادئ القانون الدولي الإنساني الواجب، وتكونت عينة الدراسة من (30) طالب بمحافظة الإسماعيلية في مصر. واستخدمت الدراسة المنهج شبه التجريبي. وأظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,01) بين المتوسطين الحسابيين لدرجات الطلبة في الوعي القانوني بالقياسين القبلي والبعدي لصالح القياس البعدي.

سعت دراسة كزارتوفا و شورملنبيفا و بيسينوفا و بالاشكيف (Karassartova,.Shormanbayeva,.Beissenova.& Balshikeyev,2013) إلى تنمية الوعي القانوني والثقافة القانونية لأفراد المجتمع في كازخستان. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، واستخدمت المقابلة لجمع البيانات. وأبانت النتائج أن الوصول إلى النماء الاجتماعي والازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي في المجتمع مرتبط بمستوى الوعي القانوني والثقافة القانونية، كما أبانت النتائج أن الممارسة القانونية السليمة من قبل أفراد المجتمع تكون من خلال التربية القانونية.

تناولت دراسة فونداتسيا (Fundacja, 2014) كيفية استخدام المصادر القانونية للثقافة، وإنشاء قاعدة بيانات للمصادر القانونية على الموقع: www.legalnakultura.pl بالتعاون مع مستخدمي الإنترنت والطلبة في بولندا، ودعم ظهور مصادر جديدة للثقافة القانونية وجعلها رقمية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي. وأوضحت النتائج أهمية ترسيخ الثقافة والتربية القانونية ولاسيما المتصلة بالجانب الرقمي لدى الطلبة حيث أيد ذلك (71%) من عينة الدراسة.

سعت دراسة العايد (2015), إلى التعرف على المفاهيم القانونية المتضمنة في كتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن, ودرجة اكتساب طلبة الصف العاشر الأساسي للمفاهيم القانونية المتوافرة في تلك الكتب, وهل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a\leq0,05$) في درجة اكتساب الطلبة للمفاهيم القانونية تعزى لمتغيري الجنس وموقع المدرسة (ريف, حضر), ولقد تكون مجتمع الدراسة من كتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية العليا, وطلبة الصف العاشر الأساسي والبالغ عددهم (97125), وبلغت عينة الدراسة (1500) طالب وطالبة, ولقد توصلت الدراسة إلى أن توزيع المفاهيم القانونية على المجالات السياسي بنسبة (44%), تلاه المجال الاقتصادي بنسبة (31%), ثم المجال الدولي بنسبة (12%), ثم المجال الديني

بنسبة (6,6%), وأخيراً المجال الاجتماعي بنسبة (6,4%). أيضاً وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (a≥0,05) تبعاً لمتغير الجنس لصالح الإناث، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغير موقع المدارس.

هدفت دراسة أوغلودن (Aygulden, 2015) إلى تطوير نموذج للثقافة القانونية لدى الطلبة في كازاخستان من خلال الدورات تدريبية. واتبعت الدراسة المنهج شبه التجريبي. وكشفت النتائج عن أهمية تقوية التفكير القانوني لدى الطلبة الذي بدوره يشكل الخطوة الأولى والرئيسة للوصول إلى الثقافة القانونية المنشودة لأفراد المجتمع.

وتأسيساً على ذلك؛ جاءت الدراسة الحالية عن المفاهيم القانونية في كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية بالتعليم العام في ضوء متطلبات التربية القانونية وطبيعة المجتمع السعودي، بغية معرفة درجة توافرها في هذه الكتب كونها تعد من أهم المدخلات الدراسية التي من خلالها يمكن بناء منظومة مفاهيمية لدى الطلبة في مختلف المجالات القانونية للحياة المعاصرة. إضافة إلى الوقوف على تقديرات المعلمين لدرجة أهمية تضمين المفاهيم القانونية في تلك الكتب الدراسية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

من خلال نتائج الدراسات السابقة وتوصياتها ومنها دراسة (سعيد،2005؛ محمد،2008؛ الطوالبة،2010؛ العضايلة, 2010؛ العايد،2015)، وأيضاً ما لاحظه الباحثين من خلال الاطلاع على موضوعات كُتب الدراسات الاجتماعية والوطنية بالتعليم العام السعودي، من ندرة في تضمين المفاهيم القانونية في تلك الكتب. الأمر الذي ساعد في ضعف بناء التربية القانونية لدى الطلبة، وعدم فهمهم للكثير من المفاهيم القانونية وتضمينها بشكل يكاد يكون منعدم أو غير منتظم.

وتتمثل مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- ما درجة توافر المفاهيم القانونية في كُتب الدراسات الاجتماعية والوطنية بالتعليم العام في ضوء متطلبات التربية القانونية وطبيعة المجتمع السعودي؟

2- ما درجة تقديرات المشاركون في الدراسة لأهمية تضمين المفاهيم القانونية في كُتب الدراسات الاجتماعية والوطنية بالتعليم العام في ضوء متطلبات التربية القانونية وطبيعة المجتمع السعودي؟

3–هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \geq 0.05$) بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المشاركين في الدراسة لدرجة تضمين المفاهيم القانونية في كُتب الدراسات الاجتماعية والوطنية حسب متغيرات النوع الاجتماعي " جنس المستجيب"، والمؤهل الأكاديمي، والتخصص الأكاديمي، والخبرة التدريسية, وطبيعة العمل الحالي؟

4– ما مصفوفة المدى والتتابع للمفاهيم القانونية في كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في صفوف مراحل التعليم العام في ضوء معايير التربية القانونية وطبيعة المجتمع السعودي؟

أهداف الدراسة

سعت الدراسة إلى الأهداف الآتية:

1- إعداد قائمة المفاهيم القانونية المطلوب تضمينها في كُتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في التعليم العام في ضوء متطلبات التربية القانونية وطبيعة المجتمع السعودي.

2- الكشف عن درجة تضمين المفاهيم القانونية في كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية بالتعليم العام من خلال تحليل محتوى تلك الكتب في ضوء متطلبات التربية القانونية وطبيعة المجتمع السعودي.

3-معرفة تقديرات معلمي ومعلمات ومشرفي ومشرفات الدراسات الاجتماعية لدرجة أهمية تضمين مفاهيم التربية القانونية في كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية بالتعليم العام السعودي في ضوء متطلبات التربية القانونية وطبيعة المجتمع السعودي.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة الحالية من كونها تبحث في درجة تضمين المفاهيم القانونية في كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية بالتعليم العام السعودي، حيث يلاحظ أن الاهتمام بدرجة إكساب هذه المفاهيم للطلبة في مراحل التعليم العام قد أصبح محط اهتمام عالمي. وبالرغم من أن التربية القانونية تعد عنصراً هاماً في المناهج، الا أنها لم تحظ بالقدر المطلوب من الاهتمام في مناهجنا ولا سيما المفاهيم القانونية، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة للكشف عن درجة تضمين كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية بالتعليم العام السعودي للمفاهيم القانونية، وكذلك الوقوف على تقديرات المعلمين والمعلمات والمشرفين والمشرفات لأهمية تضمينها في تلك الكتب.

محددات الدراسة

تم إجراء هذه الدراسة ضمن المحددات الآتية:

1- المحـددات الموضـوعية: اقتصـرت الدراسـة علـى المفـاهيم القانونيـة المضـمنة في كتـب الدراسـات الاجتماعية والوطنية.

2- المحـددات البشـرية: اقتصـرت الدراسـة علـى المعلمـين والمعلمـات والمشـرفين التربـويين والمشـرفات التربويات للدراسات الاجتماعية الوطنية.

3- المحـددات المكانيـة: اقتصـرت الدراسـة علـى المـدارس الحكوميـة الابتدائيـة، والمتوسـطة، والثانويـة للبنـين والبنات في تعليم مدينة جدة.

4- المحـددات الزمانيـة: تم تطبيـق الدراسـة خـلال الفصـل الدراسـي الثـاني للعـام 1437/1436هـ (2016/2015م).

5- أنمـوذج تمثـل في مصـفوفة مـدى وتتـابع للمفـاهيم القانونيـة في كتـب الدراسـات الاجتماعيـة والوطنيـة بالتعلـيم العـام في ضـوء متطلبـات التربيـة القانونيـة وطبيعـة المجتمـع السـعودي للصـفوف مـن الصـف الرابـع الابتدائي وحتى الصف الثالث الثانوي.

مصطلحات الدراسة

اشتملت هذه الدراسة المصطلحات الآتية:

التربيـة القانونيـة: عرفهـا نـتراس(Netrasm,1980,56) بأنهـا: "عمليـة تعليميـة يـتم مـن خلالهـا تزويـد غـير العـاملين بالقانون بالمعارف والمهارات المتصلة بالقوانين والتشريعات والنظم الشرعية والمبادئ والأسس التي تقوم عليها".

المفـاهيم القانونيـة: كمـا عرفـه نـتراس(Netras,1980,56) بأنهـا: "عمليـة تعليميـة يـتم مـن خلالهـا تزويـد غـير العـاملين بالقانون بالمعارف والمهارات المتصلة بالقوانين والتشريعات والنظم الشرعية والمبادئ والأسس التي تقوم عليها".

كتـب الدراسـات الاجتماعيـة والوطنيـة: يعـرفها العمـيري (2013، 8) بأنهـا: "الكتـب المقـررة للطلبـة في التعلـيم العـام، وتعـالج هـذه الكتـب عـدة موضـوعات تاريخيـة وجغرافيـة ووطنيـة، وتم تطويرهـا ابتـداءً مـن العـام

الدراسي 1432/1431هـ(2011/2010م) لتلاءم مع طبيعة المشكلات والقضايا والتحديات في المجتمع السعودي، بما يمكن النشء الصاعد من التعامل الفعال معها، والاستعداد لمتطلباتها".

التعليم العام السعودي: يقصد به "مجموع السنوات الدراسية التي تبدأ من المرحلة الابتدائية، ومدتها ست سنوات دراسية، وتليها المرحلة المتوسطة ومدتها ثلاث سنوات دراسية، ثم المرحلة الثانوية ومدتها ثلاث سنوات دراسية، ليصبح مجموع السنوات الدراسية في التعليم العام السعودي اثنتي عشرة سنة دراسية" (وزارة التعليم،2017،10).

طبيعة المجتمع: يعرف إجرائيا، بأنه: مجموعة من الخصائص والسمات التي يمتاز بها أفراد المجتمع السعودي، وتمثل قواسم مشتركة بين أفراده، وتساعد في بناء جملة من القواعد والأنظمة القانونية التي بدورها تساعد في توحيد سلوكيات المجتمع، وضبط التعاملات بين أفراده وبين من يعيشون معهم من المقيمين.

منهجية الدراسة (منهج الدراسة)

تبين أن المنهج الوصفي بشقيه التحليلي والمسحي يلائم طبيعة هذه الدراسة، وهذا ما اتبعته الدراسات السابقة ذات العلاقة بالدراسة الحالية (الطوالبة،2010؛ العايد،2015).

مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من جانبين، وهما:

1-الجانب التحليلي: تحليل محتوى (كتاب الطالب) لمقررات الدراسات الاجتماعية والوطنية في مراحل التعليم العام السعودي للعام الدراسي (1436-1437هـ 2015-2016م) ووصل عددها إلى ثمانية عشر كتاباً (من الصف الرابع الابتدائي وحتى الصف الثالث الثانوي)، باستخدام بطاقة تحليل المحتوى، اعتماداً على قائمة مجالات المفاهيم القانونية المعدة لغرض الدراسة.

2-الجانب الميداني: تطبيق استبانة موجهة لمعلمي ومعلمات الدراسات الاجتماعية والوطنية بالتعليم العام في مدارس البنين والبنات الحكومية في تعليم مدينة جدة للعام الدراسي (1436-1437هـ/2015-2016م). ونظراً لصعوبة إجراء دراسة مسحية لجميع أفراد مجتمع الدراسة، فقد عمدت الدراسة إلى أخذ عينة عشوائية متيسرة، لغرض الوقوف على تقديراتهم.

أداتا الدراسة

- **بناء الأداة**

تم إعداد قائمة المفاهيم القانونية لجمع البيانات المطلوبة في جانبي الدراسة، وهما الجانب التحليلي للكُتب، والجانب الميداني لتقديرات المشاركين في الدراسة بما يجيب عن أسئلة الدراسة ويحقق أهدافها. وبعد تحكيم القائمة تم بناء الأداتين (بطاقة تحليل المحتوى، والاستبانة) بالاعتماد على القائمة، بالإضافة إلى الاستفادة من الأدب التربوي للدراسة الحالية والدراسات السابقة، والاسترشاد ببعض الأدوات الموجودة في هذا المجال. وتكونت الأداتين من الجزئين الآتيين:

الجزء الأول: احتوى على أسئلة تختص بالبيانات الشخصية للمشاركين في الدراسة وهي: النوع الاجتماعي، والمؤهل العلمي، والتخصص الأكاديمي، والخبرة التدريسية، وطبيعة العمل الحالي.

الجزء الثاني: اشتمل على (172) مفهوماً قانونياً في كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية بالتعليم العام في ضوء متطلبات التربية القانونية وطبيعة المجتمع السعودي. وتوزعت في سبعة مجالات، وهي:

المجال الأول–المفاهيم القانونية في المجال الأسري: اشتمل على (23) مفهوم، وبنسبة (13,4%) من إجمالي المفاهيم القانونية.

المجال الثاني–المفاهيم القانونية في المجال التعليمي: تضمن (25) مفهوم، وبنسبة (14,5%) من مجموع المفاهيم القانونية.

المجال الثالث–المفاهيم القانونية في المجال الاقتصادي: احتوى على (40) مفهوم، وبنسبة (23,2%) من العدد الكلي للمفاهيم القانونية.

المجال الرابع–المفاهيم القانونية في المجال القضائي والأمني: اشتمل على (16) مفهوم، وبنسبة (9,4%) من مجموع المفاهيم القانونية.

المجال الخامس–المفاهيم القانونية في المجال الصحي والبيئي: تضمن (13) مفهوم، وبنسبة (7,5%) من العدد الكلي للمفاهيم القانونية.

المجال السادس–المفاهيم القانونية في المجال الاجتماعي: احتوى على (15) مفهوم، وبنسبة (8,8%) من إجمالي المفاهيم القانونية.

المجال السابع–المفاهيم القانونية في المجال السياسي: اشتمل على (40) مفهوم، وبنسبة (23,2%) من إجمالي المفاهيم القانونية.

- **صدق الأداة**

استندت الدراسة للتحقق من صدق الأداة على طريقتين، الأولى وتسمى الصدق الظاهري (Face validity)، أما الثانية فتسمى الاتساق الداخلي (Internal Consistency).

أولاً: الصدق الظاهري: وهو الصدق المعتمد على المحكمين، حيث تم عرض أداة الدراسة على مجموعة من الخبراء والمتخصصين في الجامعات السعودية، وتم الطلب منهم التكرم بإبداء آرائهم في قائمة المفاهيم القانونية من حيث الملائمة وتحقيقها لأهداف الدراسة، وشموليتها، وتنوع محتواها، وتقويم مستوى الصياغة اللغوية. وقد قدموا ملاحظات قيمة أفادت الدراسة. وظهرت القائمة الجديدة

المعدلة في ظل الأخذ بمقترحات المحكمين والبالغ عددهم (23) محكماً، فقد حذفت بعض المفاهيم، وأضيفت مفاهيم جديدة، وأعيدت صياغة بعض المفاهيم، وأصبحت الأداة تتكون في نسختها النهائية من (172) مفهوماً قانونياً موزعة على (7) مجالات تُعنى بالتربية القانونية وتأصيل الوعي القانوني للطلبة في جميع الفئات العمرية بالتعليم العام السعودي.

ثانياً: الاتساق الداخلي

يقوم على حساب معامل الارتباط المصحح (Corrected Item-total Correlation) بين كل مفهوم من مفاهيم الأداة والأداة ككل، ومعامل الارتباط المصحح بين مفاهيم الأداة والمجال الذي ينتمي إليه المفهوم، وحساب معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) بين درجة المجال بالدرجة الكلية للأداة، وللحكم على سلامة صدق البناء تم الاعتماد على ما أشار إليه كلين (Kline, 1986)، والذي يشير إلى رفض الفقرة إذا ما كان معامل الارتباط أقل من (0.20).

ولحساب معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) بين درجة المجال بالدرجة الكلية للأداة. تم تجريب الأداة على عينة استطلاعية مكونة من (30) معلماً ومعلمة من مدرسي مقررات الدراسات الاجتماعية والوطنية من خارج عينة الدراسة. وتبين أن قيم معاملات الارتباط للمجالات بالدرجة الكلية للأداة تراوحت ما بين (0.50) و(0.84) ومع المجال (0.51-0.94) وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α= 0.01)، مما يعني وجود درجة عالية من الاتساق الداخلي بما يعكس درجة عالية من الصدق للأداة (Jackson, 2006). وعليه تصبح قائمة أداة الدراسة في نسختها النهائية مكونة من (113) فقرة.

- **ثبات الأداة**

تم تقدير معامل ثبات الاتساق الداخلي بتطبيق معادلة كرونباخ ألفا(Cronbachs Alpha) (Crocker لجميع مجالات المفاهيم القانونية في الاستبانة والاستبانة ككل على العينة الاستطلاعية والتي بلغت (30) معلماً ومعلمة ومن خارج عينة الدراسة. وتراوحت معاملات الثبات المقدرة بمعادلة كرونباخ ألفا للعينة الاستطلاعية ولمجالات الاستبانة بين (0.88-0.96)، أعلاها للمجال المهاري (مهارات التربية المعلوماتية)، أعلاها وبالتساوي للمجال الاقتصادي والمجال الصحي والبيئي، وادناها للمجال الأسري، وقد بلغت درجة الثبات الكلية للاستبانة (0,97) وهي قيمة مرتفعة ومقبولة لأغراض تطبيق الدراسة (Crocker & Algina,1986).

خطوات تحليل المحتوى

يعد تحليل المحتوى أحد أهم أهداف هذه الدراسة والمتمثل في معرفة درجة توافر مكونات التربية المعلوماتية فيكتب علم المعلومات بالمرحلة الثانوية، وقد تم ذلك وفق الخطوات الآتية:

– تحديد الهدف من التحليل والمتمثل في معرفة درجة تضمين المفاهيم القانونية في كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية المطورة بالتعليم العام في ضوء متطلبات التربية القانونية وطبيعة المجتمع السعودي.

– اطلع الباحثان على بعض الدراسات التي تناولت تحليل المحتوى بشكل عام كما هو الحال في دراسة كل من (الطوالبة،2010؛ العميري،2013؛ ؛العايد،2015؛) وذلك من أجل إعداد بطاقة تحليل محتوى مناسبة للدراسة، وتكوين فكرة واضحة عن الإجراءات وكيفية التحليل.

– الاستفادة من قائمة مفاهيم التربية القانونية في نسختها النهائية التي أعدها الباحثين واستخدمت كمقياس لتحليل محتوى الكُتب.

– تم قراءة تحليل المحتوى المقرر قراءة دقيقة ومتأنية من قبل الباحثين؛ للتعرف إلى ما تشير إليه كل جملة حيث أعتمدت الكلمة كوحدة للتحليل، أما في الجمل الشرطية فقد اعتمد الباحثان جواب الشرط لاستكمال الجملة في عملية التحليل (العميري، 2013)، ثم تم تسجيل كل مفهوم من مفاهيم التربية القانونية في بطاقة تحليل المحتوى كما ورد ضمن المجال الذي يتبعه في البطاقة، ومن ثم حساب عدد التكرارات.

– تم حساب ثبات تحليل المحتوى بمعادلة هولستي (Holesty).

– تم التأكد من ثبات تحليل المحتوى بإعادة التحليل مرة أخرى بعد مضي شهر كامل وذلك باستخدام معادلة (Holesty) لثبات التحليل (طعيمة، 2008) كالآتي:

$$\text{معامل الاتفاق} = \frac{(m)\times 2}{n1+n2} \times 100$$

n1: تعني عدد الفقرات التي تكررت في التحليل الأول.

n2: تعني عدد الفقرات التي تكررت في التحليل الثاني.

m: تعني عدد الفقرات المتفق عليها (وتم الاتفاق على 543 فقرة).

بالتعويض:

$$\text{معامل الاتفاق} = \frac{(543)\times 2}{561+558} \times 100 = 97\%$$

وهي نسبة اتفاق ذات ثبات عالٍ جداً، وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائج التحليل والوثوق بها.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم استخدام المعالجات الإحصائية الآتية:

- الإحصاء الوصفي البسيط: المتمثل في التكرارات والنسب المئوية لوصف مجتمع الدراسة من الكتب الدراسية (كتاب الطالب). والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية؛ لحساب التقديرات التي يعطيها أفراد مجتمع الدراسة لكل فقرة من فقرات المجال، وللتعرف على التباين في استجابات المشاركين في الدراسة على كل مفهوم من مفاهيم الاستبانة.
- الاحصاء الاستدلالي: استخدم اختبار "ت" لعينتين مستقلتين متكافئتين (Independent two- sample T- test) لدراسة الفروق بين المتوسطات الحسابية لمجتمع الدراسة تبعاً للمتغيرات التي تتكون من فئتين، والمتمثل في متغير النوع الاجتماعي (الذكور، الإناث). كما تم استخدام اختبار مان ويتني(Mann-Whitney) لعينتين مستقلتين غير متكافئتين، للتعرف على إذا ما كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المشاركين تعزى لمتغير طبيعة العمل الحالي. كما تم استخدام اختبار كروسكال ولس (Kruskal-Wallis-Test) للتعرف على إذا ما كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المشاركين في الدراسة تعزى لمتغيري المؤهل العلمي، والتخصص الأكاديمي. وأيضا تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لدراسة الفروق بين المتوسطات الحسابية لمجتمع الدراسة تبعاً للمتغيرات التي تتكون من التي تنقسم إلى أكثر من فئتين والمتمثل في متغير الخبرة التدريسية.

ولحساب درجة الموافقة من حيث ارتفاعها أو انخفاضها، وبما أن المقياس المستخدم خماسي؛ فقد جرى تقدير قيم المتوسطات الحسابية حسب الفئات (الأوزان) التالية لسهولة تفسير نتائج الدراسة: المتوسطات الحسابية من من (1) إلى (1.79)؛ تشير إلى درجة تقدير منخفضة جداً، والمتوسطات الحسابية من (1.80) إلى أقل من (2.59)؛ تشير إلى درجة تقدير منخفضة، والمتوسطات الحسابية من (2.60) إلى (3.39)؛ تشير إلى درجة تقدير متوسطة، والمتوسطات الحسابية من (3.40) إلى (4.19)؛ تشير إلى درجة تقدير متوسطة مرتفعة، والمتوسطات الحسابية من (4.20) إلى (5.00)؛ تشير إلى درجة تقدير متوسطة مرتفعة جداً (Fraenkel & Wallen, 2008)

– نتائج الدراسة وتفسيرها ومناقشتها

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول للدراسة

ما درجة توافر المفاهيم القانونية في كُتب الدراسات الاجتماعية والوطنية بالتعليم العام في ضوء متطلبات التربية القانونية وطبيعة المجتمع السعودي؟

للإجابة عن السؤال الأول تم تحليل محتوى كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية المطورة بمراحل التعليم العام السعودي، من الصف الرابع بالمرحلة الابتدائية وحتى الصف الثالث بالمرحلة الثانوية، وذلك لتحديد المفاهيم القانونية وحساب تعدادها وتكرارها ونسبتها المئوية لكل مفهوم حيث شملت المفاهيم القانونية في كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية المطورة بالتعليم العام السعودي في ضوء

متطلبات التربية القانونية وطبيعة المجتمع السعودي. ولمزيد من الإيضاح؛ تم حساب فقرات كل مجال من المجالات السبعة على حدة وفقاً للمجال الذي تنتمي إليه.

أولاً: المفاهيم القانونية في المجال الأسري

الجدول رقم (1) التكرارات والنسب المئوية للمفاهيم القانونية في المجال الأسري في ضوء متطلبات التربية القانونية وطبيعة المجتمع السعودي

الرقم	المفاهيم القانونية في المجال الأسري	صفوف المرحلة الابتدائية						صفوف المرحلة المتوسطة						صفوف المرحلة الثانوية						التكرارات والنسب المئوية لتوزيع المفاهيم القانونية في المجال الأسري	
		الصف الرابع		الصف الخامس		الصف السادس		الأول متوسط		الثاني متوسط		الثالث متوسط		الأول ثانوي		الثاني ثانوي		الثالث ثانوي		مجموع التكرارات	النسبة المئوية
		ف1	ف2	ف1	ف2	ف1	ف2	ف1	ف2	ف1	ف2	ف1	ف2	1	2	3	4	5	6		
1	حقوق أفراد الأسرة	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	2	5.7
2	حق الأب	2	0	0	0	2	0	0	0	0	0	0	0	0	2	0	0	0	1	7	20,0
3	حق الأم	3	0	0	0	2	0	0	0	0	0	0	0	0	3	0	0	0	1	9	25,7
4	حق الرعاية الوالدية	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	2,8
5	حق الأخوة	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	5,7
6	حق السكن مع الأسرة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
7	حق الميراث	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
8	حق الوصاية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
9	حق الحضانة	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	2,8
10	حق الأهلية للبالغ	0	0	0	0	0	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	5,7
11	عقوق الوالدين	0	0	0	0	0	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	5,7
12	الفصل بين الجنسين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
13	النفقة على الأبناء	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	2,8
14	حق الأبناء في التعليم	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
15	إجازة الأمومة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
16	حقوق الزوج(حسن المعاشرة, احترام أهل الزوجة, التعدد مع العدل.....إلى غير ذلك)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
17	حقوق الزوجة(حسن المعاشرة, المهر, احترام أهل الزوج, النفقة للزوجة.....إلى غير ذلك)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
18	طرق التأديب للزوجة(النصح, التوجيه, اللوم, الهجر في المضاجع, الضرب غير المبرح).	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
19	الحقوق المشتركة بين الزوجين (تربية الأبناء, الاحترام المتبادل, حسن المعاشرة, اختراام الأقارب.....إلى غير ذلك).	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
20	عقد النكاح (شروط الزواج, أركان العقد, شروط العقد).	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	2,8
21	الطلاق (الطلاق الرجعي, الطلاق البائن).	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3	3	8,6
22	الخلع	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	2	5,7
23	النساج (رفض الزوجة لطاعة الزوج).	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	2	5,7
مجموع المفاهيم القانونية في المجال الأسري		11	0	0	0	8	0	0	0	0	0	0	0	6	0	0	0	0	10	35	100.0
المتوسط الحسابي لتوزيع المفاهيم القانونية في المجال الأسري																				1.52	
13 مفهوم قانوني في المجال الأسري من أصل 23 %56,5=100×23÷13																					

يظهر الجدول (1) أن مكونات المجال الأسري ممثلاً في الفقرات المشتملة على المفاهيم القانونية يتوافر منها (13) مفهوماً من أصل (23) مفهوم، وشكلت ما نسبته (56,5%) من النسبة العامة للمفاهيم القانونية في المجال الأسري، وهي مجموع المفاهيم القانونية في المجال الأسري في هذه الدراسة، وقد تكرر قياسها (35) مرة.

ثانياً: المفاهيم القانونية في المجال التعليمي

الجدول رقم(2) التكرارات والنسب المئوية للمفاهيم القانونية في المجال التعليمي في ضوء متطلبات التربية القانونية وطبيعة المجتمع السعودي

الرقم	المفاهيم القانونية في المجال التعليمي	صفوف المرحلة الابتدائية						صفوف المرحلة المتوسطة						صفوف المرحلة الثانوية						التكرارات والنسب المئوية لتوزيع المفاهيم القانونية في المجال التعليمي	
		الصف الرابع		الصف الخامس		الصف السادس		الأول متوسط		الثاني متوسط		الثالث متوسط		الأول ثانوي		الثاني ثانوي		الثالث ثانوي		مجموع التكرارات	النسبة المئوية
		ف 1	ف 2	ف 1	ف 2	ف 1	ف 2	ف 1	ف 2	ف 1	ف 2	ف 1	ف 2	1	2	3	4	5	6		
24	حق التعليم (الدين، اللغة العربية، العلوم الحديثة.إلى غير ذلك).	0	0	0	0	4	3	0	1	2	0	9	0	0	3	0	0	0	0	22	51.2
25	حق المعلم	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	2.3
26	حق مجانية التعليم للجميع	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	2.3
27	نظامية التعليم	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
28	سن دخول المدرسة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
29	قوانين التعليم	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
30	اليوم الدراسي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
31	زمن الحصة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
32	الابتعاث للدراسة	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	2	4.7
33	التعليم للجميع	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	2.3
34	المساواة في التعليم	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	1	2.3
35	تنوع التعليم	0	0	0	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	3	7.0
36	التنوع الثقافي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
37	محو الأمية	0	0	0	0	0	1	0	3	0	1	0	0	0	0	0	1	1	0	7	16.3
38	جودة التعليم	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
39	التعليم للتحصين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
40	اختيار التخصص وفق القدرات	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
41	التنافس العلمي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
42	النظام التعليمي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
43	التعليم العام (رياض الأطفال، التعليم الابتدائي، التعليم المتوسط، التعليم الأساسي، التعليم الثانوي، التعليم الجامعي).	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	2.3
44	البيئات التعليمية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
45	المواد الدراسية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
46	المقررات الدراسية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
47	المخرجات التعليمية	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	2.3
48	الملكية الفكرية	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	0	3	7.0
مجموع المفاهيم القانونية في المجال التعليمي		0	0	0	3	6	8	0	4	2	1	9	1	0	3	0	2	4	0	**43**	**100,0**
المتوسط الحسابي لتوزيع المفاهيم القانونية في المجال التعليمي																				**1,72**	

11 مفهوم في مجال الحقوق التعليمية من أصل 25

%44=100×25÷11

يلاحظ من الجدول (2) أن مكونات المجال التعليمي ممثلاً في الفقرات المشتملة على المفاهيم القانونية يتوافر منها (11) مفهوماً في مجال الحقوق التعليمية من أصل (25) مفهوم، وشكلت ما نسبته (44%) من النسبة العامة لمكونات المجال التعليمي، وهي مجموع مكونات المجال المتعلق بالمفاهيم القانونية في المجال التعليمي في هذه الدراسة، ولقد تكرر قياسها (43) مرة.

ثالثاً: المفاهيم القانونية في المجال الاقتصادي

الجدول (3) التكرارات والنسب المئوية للمفاهيم القانونية في المجال الاقتصادي في ضوء متطلبات التربية القانونية وطبيعة المجتمع السعودي

الرقم	المفاهيم القانونية في المجال الاقتصادي	صفوف المرحلة الابتدائية												صفوف المرحلة المتوسطة						صفوف المرحلة الثانوية						التكرارات والنسب المئوية لتوزيع المفاهيم القانونية في المجال الاقتصادي	
		الصف الرابع		الصف الخامس		الصف السادس								الأول متوسط		الثاني متوسط		الثالث متوسط		الأول ثانوي		الثاني ثانوي		الثالث ثانوي		مجموع التكرارات	النسبة المئوية
		ف 1	ف 2	ف 1	ف 2	ف 1	ف2							ف 1	ف 2	ف 1	ف 2	ف 1	ف2	1	2	3	4	5	6		
49	البنك	0	0	0	0	0	0							0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	1	0.5
50	المصرف	0	0	0	0	0	0							0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
51	تحويل العملات	0	0	0	0	0	0							0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
52	سعر الصرف	0	0	0	0	0	0							0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
53	الصكوك المالية	0	0	0	0	0	0							0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
54	مؤسسة النقد	0	0	0	0	0	0							0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
55	الرهن العقاري	0	0	0	0	0	0							0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
56	الايجار المنتهي بالتملك	0	0	0	0	0	0							0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
57	البيع بالتقسيط	0	0	0	0	0	0							0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
58	انتقال الملكية	0	0	0	0	0	0							0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
59	عقد الايجار	0	0	0	0	0	0							0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
60	الأنظمة التجارية	0	0	0	0	0	0							0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
61	الأوراق التجارية	0	0	0	0	0	0							0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
62	الكمبيالة	0	0	0	0	0	0							0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
63	الشيك	0	0	0	0	0	0							0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
64	الاستثمار(الاستثمار النقدي, الاستثمار عن طريق السندات.....الى غير ذلك).	0	0	0	0	0	0							0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
65	قانون العمل ((حقوق العامل (ساعات العمل, فترات الراحة, الإجازات, الرواتب, الحوافز, الترقيات, حقوق نهاية الخدمة, الراتب التقاعدي, عدم الفصل التعسفي.....إلى غير ذلك), حقوق صاحب العمل (اتقان العمل, المحافظة على استمرار العمل, المحافظة على ممتلكات جهة العمل, المواظبة في العمل, حسن التعامل مع الرؤساء والجمهور والمرؤوسين.....إلى غير ذلك)).	0	0	0	0	0	0							0	0	0	0	0	24	0	3	0	0	0	0	27	14.4
66	مجالات العمل	0	0	0	1	0	3							1	0	0	2	0	6	1	0	1	6	9	0	30	16.0
67	الاقتصاد الوطني	0	0	0	0	0	2							0	0	0	0	0	0	4	0	0	0	1	0	7	3.7
68	نزع الملكية	0	0	0	0	0	0							0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
69	الاستغلال الاقتصادي	0	0	0	0	0	0							0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
70	الربحية	0	1	0	0	0	0							0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	2	1.1
71	خسارة الأموال	0	0	0	0	0	0							0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
72	تداول الأسهم	0	0	0	0	0	0							0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
73	الاكتتاب العام	0	0	0	0	0	0							0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
74	رأس المال	0	0	0	1	0	2							0	0	0	1	0	0	0	0	0	3	7	0	14	7.5
75	الاستعمار الاقتصادي	0	0	0	0	0	0							0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0

76	المعونات "المساعدات" الاقتصادية	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	5	0	0	0	0	0	6	3.2
77	الايجار (السنوي, الشهري, اليومي,.....الى غير ذلك)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
78	حق التوظيف	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
79	حق التملك	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	0	0	0	0	0	1	0	0	3	1.6
80	الدخل الشهري	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	1	0	0	1	0	0	0	0	0	3	1,6
81	حق الحصول على الأجر	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0,0
82	النشاط التجاري	0	3	0	1	0	1	0	0	0	1	0	0	1	0	1	0	1	2	1	1	11	5.9
83	البيع (البيع بالجملة, البيع بالتجزئة, البيع بالتقسيط, البيع الآجل.....الى غير ذلك).	0	1	0	1	0	4	0	1	0	1	0	1	0	0	4	0	0	4	1	0	18	9.6
84	أسعار الفائدة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
85	الرسوم المالية(رسوم الخدمات الحكومية, رسوم خدمات القطاع الخاص, رسوم الأراضي البيضاء.....الى غير ذلك).	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0.5
86	التأمينات الاجتماعية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	1.1
87	مستوى المعيشة	0	0	0	0	1	2	0	3	1	2	0	4	3	2	0	1	2	29	5	1	53	28.3
88	مكافحة الفقر	0	0	0	1	0	0	0	1	1	0	0	0	1	1	0	0	0	0	5	0	9	4.8
	مجموع المفاهيم القانونية في المجال الاقتصادي	0	5	0	6	1	15	1	7	4	8	0	47	10	5	3	21	54	0	187			100
	المتوسط الحسابي لتوزيع المفاهيم القانونية في المجال الاقتصادي																			4,68			
	15 مفهوم قانوني في المجال الاقتصادي من أصل 40 37,5=100×40÷15																						

يتبين من الجدول(3) أن مكونات المجال الاقتصادي ممثلاً في الفقرات المشتملة على المفاهيم القانونية يتوافر منها (15) مفهوم في مجال الحقوق الاقتصادية من أصل (40) مفهوماً، وشكلت ما نسبته (37,5%) من النسبة العامة لمكونات المجال الاقتصادي، وهي مجموع مكونات المجال المتعلق بالمفاهيم القانونية في المجال الاقتصادي في هذه الدراسة، ولقد تكرر قياسها (187) مرة.

رابعاً: المفاهيم القانونية في المجال القضائي والأمني

الجدول (4) التكرارات والنسب المئوية للمفاهيم القانونية في المجال القضائي والأمني في ضوء متطلبات التربية القانونية وطبيعة المجتمع السعودي

الرقم	المفاهيم القانونية في المجال القضائي والأمني	صفوف المرحلة الابتدائية						صفوف المرحلة المتوسطة						صفوف المرحلة الثانوية						التكرارات والنسب المئوية لتوزيع المفاهيم القانونية في المجال القضائي والأمني	
		الرابع		الخامس		السادس		الأول متوسط		الثاني متوسط		الثالث متوسط		الأول ثانوي		الثاني ثانوي		الثالث ثانوي		مجموع التكرارات	النسبة المئوية
		ف1	ف2	ف1	ف2	ف1	ف2	ف1	ف2	ف1	ف2	ف1	ف2	1	2	3	4	5	6		
89	القانون (القانون العام, القانون الخاص, القانون القضائي, القانون	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1.9

	الجنائي, القانون المدني, القانون الاقتصادي, القانون السياسي, القانون الاجتماعي, القانون الأسري, قانون العمل والعمال..الى غير ذلك).																					
90	النزاهة في القضاء	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
91	الأنظمة (النظام المدني, النظام الجزائي, النظام الاقتصادي, النظام السياسي, النظام الاداري, النظام البيئي, النظام الصناعي.....الى غير ذلك).	0	0	2	0	2	1	9	1	1	2	1	8	1	0	0	0	6	7	0	40	75.5
92	الفساد(الفساد الأخلاقي, الفساد المالي, الفساد الاداري, الفساد الأعلامي.....الى غير ذلك).	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
93	الجرائم(جريمة القتل العمد, جريمة القتل شبه العمد, جريمة إسقاط الجنين, جريمة الجناية على النفس, جريمة السطو, جريمة السرقة, جريمة النشل, جريمة النصب, جريمة الاحتيال, جريمة القذف, جريمة الرشوة, جريمة اختلاس المال العام, جريمة غسيل الأموال, جريمة شيك بدون رصيد, جريمة السرقات العلمية, جريمة الشهادات المزيفة, جريمة الأخطاء الطبية, جريمة ممارسة المهن عالية التأهيل لغير متخصصين فيها, جريمة الشذوذ الجنسي (جريمة الزنا, جريمة اللواط,	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	1	1	0	0	0	4	1	3	0	11	20.8

	جـــريـــمـــة السحاق)..الى غير ذلك).																				
94	الـــــحـــــالات الجنائية(الاعتراف, الانكار, الدليل, الـــبـــرهـــان, القرينة..الى غير ذلك).	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
95	الأحكام(الحكم الجزائي, الحكم القابل للاستئناف, الحكم القطعي, أحكام التعزير, أحكام الحدود, أحكام القصاص, أحكام الحرابة...الى غير ذلك).	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
96	الجنحة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
97	الادعاء العام	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
98	المدعي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
99	المدعى عليه	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
100	التحقيق (الجنائي,الإداري)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
101	الاستجواب	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
102	التفتيش (التفتيش القانوني, التفتيش الاداري, التفتيش المالي...الى غير ذلك).	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
103	أمر قضائي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
104	المحاكم(المحكمة الجزائية, المحكمة العامة, المحكمة الادارية, محكمة الاستئناف, ديوان المظالم, المحكمة العليا, محكمة أمن الدولة).	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1.9
مجموع المفاهيم القانونية في المجال القضائي والأمني		0	0	3	1	2	1	9	1	3	1	9	1	2	4	6	0	10	0	**53**	**100.0**
المتوسط الحسابي لتوزيع المفاهيم القانونية في المجال القضائي والأمني																				**3,31**	
4 مفاهيم قانونية في المجال القضائي والأمني من أصل 16 **%25 =100×16÷4**																					

يظهر الجدول (4) أن مكونات المجال القضائي والأمني ممثلاً في الفقرات المشتملة على المفاهيم القانونية يتوافر منها (4) مفاهيم في المجال القضائي والأمني من أصل (16) مفهوماً, وشكلت ما نسبته (25%) من النسبة العامة لمكونات المجال القضائي والأمني, وهي مجموع مكونات المجال المتعلق بالمفاهيم القانونية في المجال القضائي والأمني في هذه الدراسة, ولقد تكرر قياسها (53) مرة.

خامساً: المفاهيم القانونية في المجال الصحي والبيئي

الجدول (5) التكرارات والنسب المئوية للمفاهيم القانونية في المجال الصحي والبيئي في ضوء متطلبات التربية القانونية وطبيعة المجتمع السعودي

الرقم	المفاهيم القانونية في المجال الصحي والبيئي	صفوف المرحلة الابتدائية						صفوف المرحلة المتوسطة						صفوف المرحلة الثانوية						التكرارات والنسب المئوية لتوزيع المفاهيم القانونية في المجال الصحي والبيئي	
		الصف الرابع		الصف الخامس		الصف السادس		الأول متوسط		الثاني متوسط		الثالث متوسط		الأول ثانوي		الثاني ثانوي		الثالث ثانوي		مجموع التكرارات	النسبة المئوية
		ف1	ف2	ف1	ف2	ف1	ف2	ف1	ف2	ف1	ف2	ف1	ف2	1	2	3	4	5	6		
105	الرعاية الصحية	0	0	0	1	1	4	0	0	4	3	2	2	0	2	2	3	5	0	28	59.6
106	العناية الطبية	0	0	0	0	1	4	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	1	0	7	14.9
107	التأمين الصحي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
108	الاخلاء الطبي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
109	الرقابة الصحية	0	0	0	0	0	1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	4.3
110	تأمين العلاج	0	0	0	0	0	2	0	0	0	0	0	2	0	0	0	0	0	0	4	8.5
111	التطعيمات الصحية	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	2	4.3
112	المدن الطبية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
113	البيئة الصحية	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	2.1
114	التحذيرات الصحية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	0	0	0	0	0	0	0	2	4.3
115	أخلاقيات معاملة المرضى	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
116	أخلاقيات معاملة ذوي الاحتياجات الخاصة	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	2.1
117	القوانين الصحية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
	مجموع المفاهيم القانونية في المجال الصحي والبيئي	0	0	2	2	2	13	0	0	4	4	2	8	0	2	2	3	6	0	**47**	**100**
	المتوسط الحسابي لتوزيع المفاهيم القانونية في المجال الصحي والبيئي																			**3.62**	

8 مفاهيم قانونية في المجال الصحي والبيئي من أصل 13

61,5 =100×13÷8

يتبين من الجدول (5) أن مكونات المجال الصحي والبيئي ممثلاً في الفقرات المشتملة على المفاهيم القانونية يتوافر منها (8) مفاهيم في المجال الصحي والبيئي من أصل (13) مفهوماً، وشكلت ما نسبته (61,5%) من النسبة العامة لمكونات المجال الصحي والبيئي، وهي مجموع مكونات المجال المتعلق بالمفاهيم القانونية في المجال الصحي والبيئي في هذه الدراسة، ولقد تكرر قياسها (47) مرة.

سادساً: المفاهيم القانونية في المجال الاجتماعي

الجدول (6) التكرارات والنسب المئوية للمفاهيم القانونية في المجال الاجتماعي في ضوء متطلبات التربية القانونية وطبيعة المجتمع السعودي

الرقم	المفاهيم القانونية في المجال الاجتماعي	صفوف المرحلة الابتدائية						صفوف المرحلة المتوسطة						صفوف المرحلة الثانوية						التكرارات والنسب المئوية لتوزيع المفاهيم القانونية في المجال الاجتماعي	
		الصف الرابع		الصف الخامس		الصف السادس		الأول متوسط		الثاني متوسط		الثالث متوسط		الأول ثانوي		الثاني ثانوي		الثالث ثانوي		مجموع التكرارات	النسبة المئوية
		ف1	ف2	ف1	ف2	ف1	ف2	ف1	ف2	ف1	ف2	ف1	ف2	1	2	3	4	5	6		
118	الحقوق القانونية الاجتماعية (حق الحياة الكريمة، حقوق الانسان، الحقوق الأساسية، حقوق المرأة، حقوق كبار السن، حقوق الطفل، حقوق الجار، حق الحرية، حق صون الكرامة، كرامة المواطنين, نصرة المظلوم, حقوق الأيتام, حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة, حقوق اللقطاء....الى غير ذلك).	11	10	5	0	2	12	7	7	6	0	0	4	6	209	2	7	2	0	290	86.8
119	الحريات القانونية الاجتماعية(الحرية الشرعية, الحريات العامة.....الى غير ذلك).	0	0	1	0	0	0	0	2	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	5	1.5
120	المحظورات القانونية الاجتماعية(التعصب الديني, التعصب المذهبي, التعصب العرقي, التعصب المناطقي, التعصب الاجتماعي, التعصب الثقافي, التعصب الرياضي...الى غير ذلك).	0	0	0	0	0	0	0	4	5	0	0	0	0	4	4	0	1	0	18	5.4
121	التعايش السلمي	0	0	1	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	3	0.9
122	التقدم الحضاري	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0.3
123	المجتمع المدني	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0

124	استقلالية الرأي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
125	العدالة المجتمعية	0	1	0		0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0.3
126	الضمان الاجتماعي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	0	0	0	1	0	0	0.9
127	الأحوال الشخصية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
128	الإجازات	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
129	الثقافة الاجتماعية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
130	دور الرعاية	0	0	1	0	4	0	0	1	0	0	4	0	0	2	0	1	0	13	3.9			
131	بيوت الشباب	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0			
132	الأندية الأدبية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0			
	مجموع المفاهيم القانونية في المجال الاجتماعي	11	11	8	0	2	16	7	14	15	0	0	10	6	214	8	8	4	0	100	334		
8 مفاهيم قانونية في المجال الاجتماعي من أصل 15 / 8÷15×100= 53,4%																							

يلاحظ من الجدول (6) أن مكونات المجال الاجتماعي ممثلاً في الفقرات المشتملة على المفاهيم القانونية يتوافر منها (8) مفاهيم في مجال الحقوق الاجتماعية من أصل (15) مفهوماً، وشكلت ما نسبته (53,4%) من النسبة العامة لمكونات المجال الاجتماعي، وهي مجموع مكونات المجال المتعلق بالمفاهيم القانونية في المجال الاجتماعي في هذه الدراسة، ولقد تكرر قياسها (334) مرة.

سابعاً: المفاهيم القانونية في المجال السياسي

الجدول (7) التكرارات والنسب المئوية للمفاهيم القانونية في المجال السياسي في ضوء متطلبات التربية القانونية وطبيعة المجتمع السعودي

الرقم	المفاهيم القانونية في المجال السياسي	صفوف المرحلة الابتدائية						صفوف المرحلة المتوسطة				صفوف المرحلة الثانوية						التكرارات والنسب المئوية لتوزيع للمفاهيم القانونية في المجال السياسي	
		الصف الرابع		الصف الخامس		الصف السادس		الأول متوسط		الثاني متوسط		الثالث متوسط		الأول ثانوي		الثاني ثانوي		الثالث ثانوي		مجموع التكرارات	النسبة المئوية
		ف 1	ف 2	ف 1	ف 2	ف 1	ف2	ف1	ف2	ف 1	ف 2	ف 1	ف2	1	2	3	4	5	6		
133	مجلس الوزراء	0	0	0	0	6	1	0	0	0	4	44	2	0	2	1	1	2	5	68	6,6
134	مجلس الشورى	0	1	1	0	3	0	0	1	1	0	42	0	0	0	14	1	0	4	67	6,4
135	مجلس النواب	0	0	0	0	0	0	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	0,2
136	مجلس الخبراء	0	0	0	0	0	0	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3	0,3
137	المجالس البلدية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
138	الملك	0	0	2	4	140	28	0	2	7	4	219	18	15	3	30	11	5	185	673	64,8
139	ولي العهد	0	0	0	1	5	0	0	0	1	0	21	0	0	0	3	0	0	11	42	4,0
140	ولي ولي العهد	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	5	0	0	0	0	0	0	0	6	0,6
141	الرئيس	0	0	0	0	3	0	0	0	0	0	17	0	0	0	0	0	0	0	20	1,9
142	رئيس الوزراء	0	0	0	0	4	0	0	0	0	0	5	0	1	0	0	0	0	4	14	1,3
143	الوزير	0	0	2	0	1	0	0	0	5	0	4	0	0	0	1	0	1	15	29	2,8
144	المحافظ	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
145	الأمين	0	0	0	0	0	0	2	0	0	2	0	0	0	0	0	0	0	0	4	0,4
146	القانون الدولي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
147	التفاوض القانوني	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
148	السلطة التشريعية	0	0	0	0	0	0	8	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	8	0,8
149	السلطة القضائية	0	0	0	0	0	0	6	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	6	0,6

150	السلطة التنفيذية	0	0	0	0	0	0	0	6	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0,7
151	النشيد الوطني	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	8	0	0	0	0	0	0,8
152	اليوم الوطني	0	0	0	0	3	0	0	0	2	0	1	0	8	0	0	0	0	1	15	1,5
153	مسئوليات الوطن	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
154	القسم على النزاهة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
155	أنظمة الدولة	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0,1
156	سيادة الدولة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
157	المواطنة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	0	1	0	0	3	0,3
158	المواطنية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
159	حق طاعة ولي الأمر في غير معصية الله	0	0	0	0	0	0	0	0	7	0	0	0	0	0	0	0	0	0	7	0,7
160	حق حفظ الضرورات الخمس(حفظ الدين, حفظ النفس, حفظ العقل, حفظ العرض, حفظ المال).	0	0	0	0	1	0	0	2	0	0	0	0	2	0	0	2	0	0	5	0,5

تابع للجدول (7) : المفاهيم القانونية في المجال السياسي

الرقم	المفاهيم القانونية في المجال السياسي	صفوف المرحلة الابتدائية						صفوف المرحلة المتوسطة						صفوف المرحلة الثانوية						التكرارات والنسب المئوية لتوزيع المفاهيم القانونية في المجال السياسي	
		الصف الرابع		الصف الخامس		الصف السادس		الأول متوسط		الثاني متوسط		الثالث متوسط		الأول ثانوي		الثاني ثانوي		الثالث ثانوي		مجموع التكرارات	النسبة المئوية
		ف1	ف2	ف1	ف2	ف1	ف2	ف1	ف2	ف1	ف2	ف1	ف2	1	2	3	4	5	6		
161	الخيانة العظمى	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
162	الوحدة الوطنية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
163	الأمر الملكي	0	0	0	1	0	0	0	0	1	0	19	0	1	0	0	0	0	3	25	2,4
164	المرسوم الملكي	0	0	0	2	0	0	0	0	0	0	4	0	1	0	1	1	3	3	15	1,5
165	التوجيه الملكي	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0.1
166	الأمر السامي	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	2	0,2
167	الحقوق السياسية	0	0	0	1	0	0	0	1	0	0	0	0	0	4	0	0	0	0	6	0,6
168	حق المواطنة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	1	0.1
169	حق الجنسية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
170	الديموقراطية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
171	السلم العالمي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
172	العلاقة بين الشعوب	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
	مجموع المفاهيم القانونية في المجال السياسي	0	1	5	5	170	3 0	3	3 0	2 7	1 0	381	2 0	3 5	1 3	5 1	1 5	1 1	232	**1038**	**100**
	المتوسط الحسابي لتوزيع المفاهيم القانونية في المجال السياسي																				**25,95**
	26 مفهوم قانوني في المجال السياسي من أصل 40																				
	%65 =100×40÷26																				

يتبين من الجدول (7) أن مكونات المجال السياسي ممثلاً في الفقرات المشتملة على المفاهيم القانونية يتوافر منها (26) مفهوم في مجال الحقوق القانونية السياسية من أصل (40) مفهوماً، وشكلت ما نسبته (65%) من النسبة العامة لمكونات المجال السياسي، وهي مجموع مكونات المجال المتعلق بالمفاهيم القانونية في المجال السياسي في هذه الدراسة، ولقد تكرر قياسها (1038) مرة.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني للدراسة

ما درجة تقديرات المشاركون في الدراسة لأهمية تضمين المفاهيم القانونية في كُتب الدراسات الاجتماعية والوطنية بالتعليم العام في ضوء متطلبات التربية القانونية وطبيعة المجتمع السعودي؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تقديرات المشاركون في الدراسة لأهمية تضمين المفاهيم القانونية في كُتب الدراسات الاجتماعية والوطنية المطورة بالتعليم العام السعودي في ضوء متطلبات الثقافة القانونية المعاصرة وطبيعة المجتمع السعودي، كما يلي:

الجدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لتقديرات المشاركين في الدراسة لدرجة أهمية تضمين المفاهيم القانونية في كُتب الدراسات الاجتماعية والوطنية بالتعليم العام في ضوء متطلبات التربية القانونية وطبيعة المجتمع السعودي

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة التقدير
1	المفاهيم القانونية في المجال الأسري	4.35	0,80	1	عالية جداً
7	المفاهيم القانونية في المجال السياسي	4.34	0,97	2	عالية جداً
2	المفاهيم القانونية في المجال التعليمي	4.32	0.90	3	عالية جداً
6	المفاهيم القانونية في المجال الاجتماعي	4.23	1.00	4	عالية جداً
3	المفاهيم القانونية في المجال الاقتصادي	4.23	1.02	5	عالية جداً
4	المفاهيم القانونية في المجال القضائي والأمني	4.15	1.03	6	عالية
5	المفاهيم القانونية في المجال الصحي والبيئي	4.07	1.14	7	عالية
	الدرجة الكلية	**4.26**	**0,85**	-	**عالية جداً**

يبين الجدول (8) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (4.07-4.35)، حيث جاءت المفاهيم القانونية في المجال الأسري في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (4.35) وبدرجة عالية جداً، تلاه في المرتبة الثانية المفاهيم القانونية في المجال السياسي بمتوسط حسابي بلغ (4.34) وبدرجة عالية جداً، تلاه في المرتبة الثالثة المفاهيم القانونية في المجال التعليمي بمتوسط حسابي بلغ (4.32) وبدرجة عالية جداً، تلاه في المرتبة الرابعة المفاهيم القانونية في المجال الاجتماعي, وبمتوسط حسابي بلغ (4,23) وانحراف معياري (1,00) وبدرجة عالية جداً, تلاه في المرتبة الخامسة المفاهيم القانونية في المجال الاقتصادي, وبمتوسط حسابي بلغ (4,23)

وانحراف معياري (1,02) وبدرجة عالية جداً, تلاه في المرتبة السادسة المفاهيم القانونية في المجال القضائي والأمني, وبمتوسط حسابي بلغ (4,15) وبدرجة عالية, بينما جاءت المفاهيم القانونية في المجال الصحي والبيئي في المرتبة السابعة والأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (4.07) وبدرجة عالية، وبلغ المتوسط الحسابي للمفاهيم القانونية ككل (4.26) وبدرجة عالية جداً.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث للدراسة

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \geq 0.05$) بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المشاركين في الدراسة لدرجة تضمين المفاهيم القانونية في كُتب الدراسات الاجتماعية والوطنية حسب متغيرات النوع الاجتماعي " جنس المستجيب"، والمؤهل الأكاديمي، والتخصص الأكاديمي، والخبرة التدريسية, وطبيعة العمل الحالي؟

أولا: النوع الاجتماعي (جنس المستجيب)

حيث أن متغير النوع الاجتماعي، ينقسم إلى نوعين ذكور وإناث، فقد تم استخدام اختبار (ت) (T-TEST) للعينات المستقلة وذلك للمقارنة بين متوسطات استجابات المشاركين في الدراسة حول أهمية المفاهيم القانونية التي ينبغي تضمينها في كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية المطورة بالتعليم العام السعودي في ضوء متطلبات الثقافة القانونية المعاصرة وطبيعة المجتمع السعودي، تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، ويوضح الجدول رقم (12) نتيجة اختبار (ت) لدلالة الفروق بين المتوسطات.

الجدول (9) نتائج تحليل اختبار (ت) (T-TEST) لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية تبعاً لمتغير النوع الاجتماعي (جنس المستجيب) لاستجابات المشاركين في الدراسة لدرجة أهمية تضمين المفاهيم القانونية في كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية بالتعليم العام في ضوء متطلبات التربية القانونية وطبيعة المجتمع السعودي

المجال	النوع الاجتماعي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
المفاهيم القانونية في المجال الأسري	ذكر	173	4.40	0,71	1.73	206	0,84
	أنثى	35	4.14	1.13			
المفاهيم القانونية في المجال التعليمي	ذكر	173	4.34	0,79	0,71	206	0,47
	أنثى	35	4.22	1.33			
المفاهيم القانونية في المجال الاقتصادي	ذكر	173	4.23	0,94	0,05-	206	0,95
	أنثى	35	4.24	1.35			
المفاهيم القانونية في المجال القضائي والأمني	ذكر	173	4.13	0,96	0,69-	206	0,49
	أنثى	35	4.26	1.33			
المفاهيم القانونية في المجال الصحي والبيئي	ذكر	173	3.97	1.09	2,60-	206	**0,01**
	أنثى	35	4.52	1.31			
المفاهيم القانونية في المجال الاجتماعي	ذكر	173	4.20	0,96	1,09-	206	0,27

	أنثى	35	4.40	1.18			
المفاهيم القانونية في المجال السياسي	ذكر	173	4.33	0.90	0,28-	206	0,77
	أنثى	35	4.38	1.25			
الدرجة الكلية	**ذكر**	**173**	**4.26**	**0,76**	**0,21-**	**206**	**0,83**
	أنثى	**35**	**4.29**	**1.21**			

**دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \geq 0,01$)

يتضح من الجدول (9) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($a \geq 0,05$) بين متوسطات استجابات المشاركين في الدراسة حول درجة أهمية المفاهيم القانونية التي ينبغي تضمينها في كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية المطورة بالتعليم العام في ضوء متطلبات الثقافة القانونية المعاصرة وطبيعة المجتمع السعودي تعزى لمتغير النوع الاجتماعي (الجنس) في كل من (المفاهيم القانونية في المجال الأسري, المفاهيم القانونية في المجال التعليمي, المفاهيم القانونية في المجال الاقتصادي, المفاهيم القانونية في المجال القضائي والأمني, المفاهيم القانونية في المجال الاجتماعي, المفاهيم القانونية في المجال السياسي, وفي الدرجة الكلية) حيث كانت قيم (ت) (1,73, 0,71, -0,05, -0,69, -1,09, -0,28, -0,21) على التوالي وكانت مستويات الدلالة غير دالة, باستثناء المفاهيم القانونية في المجال الصحي والبيئي بدلالة ($a \geq 0,01$) وقيمة (ت) (-2,60) وجاءت الفروق لصالح الإناث.

ويرى الباحث أن هذه النتيجة تؤكد تقارب وجهات النظر للمشاركين في الدراسة تبعا لمتغير الجنس وبشكل كبير حول درجة تضمين المفاهيم القانونية في كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية المطورة بالتعليم العام في ضوء متطلبات الثقافة القانونية المعاصرة وطبيعة المجتمع السعودي، وفي المجالات المختلفة في الدراسة.

ثانيا: المؤهل العلمي

الجدول (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي لاستجابات المشاركين في الدراسة لدرجة أهمية تضمين المفاهيم القانونية في كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية بالتعليم العام في ضوء متطلبات التربية القانونية وطبيعة المجتمع السعودي

المجال	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المفاهيم القانونية في المجال الأسري	ماجستير فأعلى	24	4.41	1.04
	بكالوريوس مع إعداد تربوي	154	4.35	0,81
	بكالوريوس بدون إعداد تربوي	26	4.27	0,58
	غير ذلك	4	4.67	0,27
	المجموع	208	4.35	0,80
المفاهيم القانونية في المجال التعليمي	ماجستير فأعلى	24	4.34	1.12
	بكالوريوس مع إعداد تربوي	154	4.32	0,90
	بكالوريوس بدون إعداد تربوي	26	4.38	0,72
	غير ذلك	4	4.12	0,63
	المجموع	208	4.32	0,90
المفاهيم القانونية في المجال الاقتصادي	ماجستير فأعلى	24	4.47	1.27

	بكالوريوس مع إعداد تربوي	154	4.18	1.00
	بكالوريوس بدون إعداد تربوي	26	4.36	0,87
	غير ذلك	4	3.90	0,88
	المجموع	208	4.23	1.02
المفاهيم القانونية في المجال القضائي والأمني	ماجستير فأعلى	24	4.16	1.26
	بكالوريوس مع إعداد تربوي	154	4.10	1.05
	بكالوريوس بدون إعداد تربوي	26	4.36	0,72
	غير ذلك	4	4.47	0,58
	المجموع	208	4.15	1.03
المفاهيم القانونية في المجال الصحي والبيئي	ماجستير فأعلى	24	4.59	1.14
	بكالوريوس مع إعداد تربوي	154	3.96	1.14
	بكالوريوس بدون إعداد تربوي	26	4.19	1.14
	غير ذلك	4	4.07	0,80
	المجموع	208	4.07	1.14
المفاهيم القانونية في المجال الاجتماعي	ماجستير فأعلى	24	4.57	1.16
	بكالوريوس مع إعداد تربوي	154	4.19	0,99
	بكالوريوس بدون إعداد تربوي	26	4.23	0,91
	غير ذلك	4	4.02	0,63
	المجموع	208	4.23	1.00

الدرجة الكلية	ماجستير فأعلى	**24**	**4.41**	**1.08**
	بكالوريوس مع إعداد تربوي	**154**	**4.23**	**0,85**
	بكالوريوس بدون إعداد تربوي	**26**	**4.36**	**0,68**
	غير ذلك	**4**	**4.25**	**0,40**
	المجموع	**208**	**4.26**	**0,85**

المجال	المؤهل العلمي	العدد	متوسط الرتب	قيمة كاي^2	درجات الحرية	الدلالة الاحصائية
المفاهيم القانونية في المجال الأسري	ماجستير فأعلى	24	118.0	3.49	3	0,32
	بكالوريوس مع إعداد تربوي	154	104.4			
	بكالوريوس بدون إعداد تربوي	26	88.8			
	غير ذلك	4	126.1			
	المجموع	208	-			
المفاهيم القانونية في المجال التعليمي	ماجستير فأعلى	24	111.2	0,77	3	0,85
	بكالوريوس مع إعداد تربوي	154	103.9			
	بكالوريوس بدون إعداد تربوي	26	104.5			

	غير ذلك	4	84.0			
	المجموع	208	-			
المفاهيم القانونية في المجال الاقتصادي	ماجستير فأعلى	24	118.6	2.21	3	0,52
	بكالوريوس مع إعداد تربوي	154	101.8			
	بكالوريوس بدون إعداد تربوي	26	110.1			
	غير ذلك	4	86.2			
	المجموع	208	-			
المفاهيم القانونية في المجال القضائي والأمني	ماجستير فأعلى	24	103.0	1.62	3	0,65
	بكالوريوس مع إعداد تربوي	154	102.2			
	بكالوريوس بدون إعداد تربوي	26	116.2			
	غير ذلك	4	123.5			
	المجموع	208	-			
المفاهيم القانونية في المجال الصحي والبيئي	ماجستير فأعلى	24	129.9	5.65	3	0,12
	بكالوريوس مع إعداد تربوي	154	99.4			
	بكالوريوس بدون إعداد تربوي	26	110.0			
	غير ذلك	4	109.8			
	المجموع	208	-			
المفاهيم القانونية في المجال الاجتماعي	ماجستير فأعلى	24	124.8	3.41	3	0,33
	بكالوريوس مع إعداد تربوي	154	101.7			
	بكالوريوس بدون إعداد تربوي	26	104.8			
	غير ذلك	4	87.2			
	المجموع	208	-			

يبين الجدول (10) تبايناً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تضمين المفاهيم القانونية في كُتب الدراسات الاجتماعية والوطنية المطورة بسبب اختلاف فئات متغير المؤهل العلمي.

الجدول (11) نتائج اختبار كروسكال ولس (Kruskal-Wallis Test) لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي لاستجابات المشاركين في الدراسة لدرجة أهمية تضمين المفاهيم القانونية في كُتب الدراسات الاجتماعية والوطنية بالتعليم العام في ضوء متطلبات التربية القانونية وطبيعة المجتمع السعودي

المجال	المؤهل العلمي	العدد	متوسط الرتب	قيمة كاي^2	درجات الحرية	الدلالة الاحصائية
المفاهيم القانونية في المجال السياسي	ماجستير فأعلى	24	110.6	1.66	3	0,64
	بكالوريوس مع إعداد تربوي	154	101.4			
	بكالوريوس بدون إعداد تربوي	26	116.2			
	غير ذلك	4	108.6			
	المجموع	208	-			
الدرجة الكلية	ماجستير فأعلى	24	118.2	1.78	3	0,61
	بكالوريوس مع إعداد تربوي	154	101.7			
	بكالوريوس بدون إعداد تربوي	26	109.2			
	غير ذلك	4	97.5			
	المجموع	208	-			

يتضح من الجدول رقم (11) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \geq 0,05$) لاستجابات المشاركين في الدراسة حول درجة أهمية تضمين المفاهيم القانونية في كُتب الدراسات الاجتماعية والوطنية المطورة بالتعليم العام تبعاً لمتغير المؤهل العلمي, في كل من المفاهيم القانونية في المجال الأسري, والمفاهيم القانونية في المجال التعليمي, والمفاهيم القانونية في المجال الاقتصادي, والمفاهيم القانونية في المجال القضائي والأمني, وفي المفاهيم القانونية في المجال الصحي والبيئي, وفي المفاهيم القانونية في المجال الاجتماعي, وفي المفاهيم القانونية في المجال السياسي, وفي المجال ككل.

ثالثا: التخصص الأكاديمي

الجدول (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تضمين المفاهيم القانونية في كُتب الدراسات الاجتماعية والوطنية المطورة حسب متغير التخصص الأكاديمي

المجال	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المفاهيم القانونية في المجال الأسري	التاريخ	106	4.38	0,68
	الجغرافيا	91	4.28	0,95
	غير ذلك	11	4.73	0,44
	المجموع	208	4.35	0,80
المفاهيم القانونية في المجال التعليمي	التاريخ	106	4.37	0,82
	الجغرافيا	91	4.26	1.02
	غير ذلك	11	4.39	0,62
	المجموع	208	4.32	0,90
المفاهيم القانونية في المجال الاقتصادي	التاريخ	106	4.29	0,91
	الجغرافيا	91	4.17	1.16
	غير ذلك	11	4.13	0,84
	المجموع	208	4.23	1.02
المفاهيم القانونية في المجال القضائي والأمني	التاريخ	106	4.20	0,92
	الجغرافيا	91	4.12	1.16
	غير ذلك	11	3.86	0,95
	المجموع	208	4.15	1.03
المفاهيم القانونية في المجال الصحي والبيئي	التاريخ	106	4.16	1.08
	الجغرافيا	91	4.01	1.26
	غير ذلك	11	3.66	0,60
	المجموع	208	4.07	1.14
المفاهيم القانونية في المجال الاجتماعي	التاريخ	106	4.34	0,98
	الجغرافيا	91	4.13	1.06
	غير ذلك	11	4.05	0,51
	المجموع	208	4.23	1.00
المفاهيم القانونية في المجال السياسي	التاريخ	106	4.45	0,87
	الجغرافيا	91	4.24	1.09
	غير ذلك	11	4.07	0,57
	المجموع	208	4.34	0,97
الدرجة الكلية	**التاريخ**	**106**	**4.34**	**0,76**
	الجغرافيا	**91**	**4.19**	**0,98**
	غير ذلك	**11**	**4.17**	**0,45**
	المجموع	**208**	**4.26**	**0,85**

يبين الجدول (12) تبايناً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تضمين المفاهيم القانونية في كُتب الدراسات الاجتماعية والوطنية المطورة بسبب اختلاف فئات متغير التخصص الأكاديمي.

الجدول (13) نتائج اختبار كروسكال ولس "Kruskal-Wallis Test" لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المشاركين في الدراسة على درجة أهمية تضمين المفاهيم القانونية في كُتب الدراسات الاجتماعية والوطنية المطورة بالتعليم العام في ضوء متطلبات الثقافة القانونية المعاصرة وطبيعة المجتمع السعودي تبعاً لمتغير التخصص الأكاديمي

المجال	التخصص الأكاديمي	العدد	متوسط الرتب	قيمة كاي2	درجات الحرية	الدلالة الاحصائية
المفاهيم القانونية في المجال الأسري	التاريخ	106	101.4	2.98	2	0,22
	الجغرافيا	91	104.4			
	غير ذلك	11	134.4			
	المجموع	208	-			
المفاهيم القانونية في المجال التعليمي	التاريخ	106	105.9	0,12	2	0,93
	الجغرافيا	91	103.1			
	غير ذلك	11	101.8			
	المجموع	208	-			
المفاهيم القانونية في المجال الاقتصادي	التاريخ	106	107.4	0,63	2	0,72
	الجغرافيا	91	102.1			
	غير ذلك	11	95.5			
	المجموع	208	-			
المفاهيم القانونية في المجال القضائي والأمني	التاريخ	106	107.7	1.73	2	0,41
	الجغرافيا	91	103.3			
	غير ذلك	11	83.0			
	المجموع	208	-			
المفاهيم القانونية في المجال الصحي والبيئي	التاريخ	106	109.2	2.04	2	0,35
	الجغرافيا	91	101.3			
	غير ذلك	11	85.1			
	المجموع	208	-			
المفاهيم القانونية في المجال الاجتماعي	التاريخ	106	110.4	2.17	2	0,33
	الجغرافيا	91	98.6			
	غير ذلك	11	95.4			
	المجموع	208	-			
المفاهيم القانونية في المجال السياسي	التاريخ	106	109.6	3.33	2	0,18
	الجغرافيا	91	101.9			
	غير ذلك	11	76.3			
	المجموع	208	-			
الدرجة الكلية	التاريخ	106	109.0	1.42	2	0,49
	الجغرافيا	91	100.7			
	غير ذلك	11	92.0			
	المجموع	208	-			

يتضح من الجدول (13) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(a \geq 0,05)$ لاستجابات المشاركين في الدراسة حول درجة أهمية تضمين المفاهيم القانونية في كُتب الدراسات الاجتماعية والوطنية المطورة بالتعليم العام في ضوء متطلبات الثقافة القانونية المعاصرة وطبيعة المجتمع السعودي تبعاً لمتغير التخصص الأكاديمي, في كل من المفاهيم القانونية في المجال الأسري, والمفاهيم القانونية في المجال التعليمي, والمفاهيم القانونية في المجال

الاقتصادي, والمفاهيم القانونية في المجال القضائي والأمني, وفي المفاهيم القانونية في المجال الصحي والبيئي, وفي المفاهيم القانونية في المجال الاجتماعي, وفي المفاهيم القانونية في المجال السياسي, وفي المجال ككل.

رابعا: الخبرة التدريسية

الجدول (14) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تضمين المفاهيم القانونية في كُتب الدراسات الاجتماعية والوطنية المطورة حسب متغير الخبرة التدريسية

المجال	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المفاهيم القانونية في المجال الأسري	أقل من 5 سنوات	13	4.21	1.03
	5 –أقل من 10 سنوات	38	4.29	1.11
	10 سنوات–فأكثر	157	4.38	0,69
	المجموع	208	4.35	0,80
المفاهيم القانونية في المجال التعليمي	أقل من 5 سنوات	13	4.22	1.19
	5 –أقل من 10 سنوات	38	4.30	1.17
	10 سنوات–فأكثر	157	4.34	0,80
	المجموع	208	4.32	0,90
المفاهيم القانونية في المجال الاقتصادي	أقل من 5 سنوات	13	4.40	1.21
	5 –أقل من 10 سنوات	38	4.17	1.28
	10 سنوات–فأكثر	157	4.23	0,93
	المجموع	208	4.23	1.02
المفاهيم القانونية في المجال القضائي والأمني	أقل من 5 سنوات	13	4.23	1.18
	5 –أقل من 10 سنوات	38	4.17	1.38
	10 سنوات–فأكثر	157	4.14	0,92
	المجموع	208	4.15	1.03
المفاهيم القانونية في المجال الصحي والبيئي	أقل من 5 سنوات	13	4.24	1.27
	5 –أقل من 10 سنوات	38	4.30	1.42
	10 سنوات–فأكثر	157	4.00	1.06
	المجموع	208	4.07	1.14
المفاهيم القانونية في المجال الاجتماعي	أقل من 5 سنوات	13	4.34	1.13
	5 –أقل من 10 سنوات	38	4.33	1.24
	10 سنوات–فأكثر	157	4.20	0,93
	المجموع	208	4.23	1.00
المفاهيم القانونية في المجال السياسي	أقل من 5 سنوات	13	4.31	1.08
	5 –أقل من 10 سنوات	38	4.20	1.32
	10 سنوات–فأكثر	157	4.37	0,85
	المجموع	208	4.34	0,97
الدرجة الكلية	**أقل من 5 سنوات**	**13**	**4.30**	**1.09**
	5 –أقل من 10 سنوات	**38**	**4.24**	**1.18**
	10 سنوات–فأكثر	**157**	**4.27**	**0,73**
	المجموع	**208**	**4.26**	**0,85**

يلاحظ من الجدول (14) تبايناً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تضمين المفاهيم القانونية في كُتب الدراسات الاجتماعية والوطنية المطورة بسبب اختلاف فئات متغير الخبرة التدريسية،

الجدول (15) نتائج تحليل التباين الأحادي (**One-Way-ANOVA**) لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المشاركين في الدراسة على درجة أهمية تضمين المفاهيم القانونية في كُتب الدراسات الاجتماعية والوطنية المطورة بالتعليم العام في ضوء متطلبات الثقافة القانونية المعاصرة وطبيعة المجتمع السعودي تبعاً لمتغير الخبرة التدريسية

المجال	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
المفاهيم القانونية في المجال الأسري	بين المجموعات	0,53	2	0,26	0,41	0,66
	داخل المجموعات	134.23	205	0,65		
	الكلي	134.77	207			
المفاهيم القانونية في المجال التعليمي	بين المجموعات	0,17	2	0,08	0,10	0,90
	داخل المجموعات	169.14	205	0,82		
	الكلي	169.31	207			
المفاهيم القانونية في المجال الاقتصادي	بين المجموعات	0,52	2	0,26	0,25	0,77
	داخل المجموعات	216.43	205	1.05		
	الكلي	216.96	207			
المفاهيم القانونية في المجال القضائي والأمني	بين المجموعات	0,13	2	0,06	0,06	0,94
	داخل المجموعات	222.43	205	1.08		
	الكلي	222.56	207			
المفاهيم القانونية في المجال الصحي والبيئي	بين المجموعات	3.29	2	1.64	1.25	0,28
	داخل المجموعات	269.62	205	1.31		
	الكلي	272.92	207			
المفاهيم القانونية في المجال الاجتماعي	بين المجموعات	0,64	2	.32	0,31	0,73
	داخل المجموعات	208.69	205	1.01		
	الكلي	209.33	207			
المفاهيم القانونية في المجال السياسي	بين المجموعات	0,87	2	0,43	0,46	0,63
	داخل المجموعات	194.41	205	0,94		
	الكلي	195.28	207			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0,04	2	0,02	0,03	0,96
	داخل المجموعات	151.03	205	0,73		
	الكلي	151.08	207			

يظهر لنا من الجدول (15) وبعد إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way-ANOVA)، بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \geq 0,05$)لاستجابات المشاركين في الدراسة حول درجة أهمية تضمين المفاهيم القانونية في كُتب الدراسات الاجتماعية والوطنية المطورة بالتعليم العام في ضوء متطلبات الثقافة القانونية المعاصرة وطبيعة المجتمع السعودي تبعاً لمتغير الخبرة التدريسية, في جميع مجالات التربية القانونية وفي الأداة **ككل**.

خامساً: طبيعة العمل الحالي

الجدول (16) نتائج اختبار "مان وتني" لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المشاركين في الدراسة على درجة أهمية تضمين المفاهيم القانونية في كُتب الدراسات الاجتماعية والوطنية المطورة بالتعليم العام في ضوء متطلبات الثقافة القانونية المعاصرة وطبيعة المجتمع السعودي تبعاً لمتغير طبيعة العمل الحالي

المفاهيم القانونية في المجال	طبيعة العمل الحالي	العدد	متوسط الرتب	مجموع الرتب	Mann–Whitney U	قيمة Z المحسوبة	مستوى الدلالة
الأسري	مشرف/مشرفة تربوي	24	87.7	2106.5	1806.5	-1.44	.14
	معلم/معلمة	184	106.6	19629.5			
التعليمي	مشرف/مشرفة تربوي	24	98.1	2354.5	2054.5	0,55-	0,58
	معلم/معلمة	184	105.3	19381.5			
الاقتصادي	مشرف/مشرفة تربوي	24	94.6	2271.0	1971.0	0,85-	0,39
	معلم/معلمة	184	105.7	19465.0			
القضائي والأمني	مشرف/مشرفة تربوي	24	102.3	2456.0	2156.0	0,18-	0,85
	معلم/معلمة	184	104.7	19280.0			
الصحي والبيئي	مشرف/مشرفة تربوي	24	97.5	2341.5	2041.5	0,60-	0,54
	معلم/معلمة	184	105.4	19394.5			
الاجتماعي	مشرف/مشرفة تربوي	24	100.7	2418.0	2118.0	0,32-	0,74
	معلم/معلمة	184	104.9	19318.0			
السياسي	مشرف/مشرفة تربوي	24	93.4	2243.0	1943.0	0,95-	0,33
	معلم/معلمة	184	105.9	19493.0			
الدرجة الكلية	**مشرف/مشرفة تربوي**	**24**	**94.6**	**2271.5**	**1971.5**	**0,85-**	**0,39**
	معلم/معلمة	**184**	**105.7**	**19464.5**			

يظهر لنا من الجدول (16) عدم وجود ت فروق ذات دلالة إحصـــائية عند مســـتوى الدلالة $(a \geq 0,05)$ لاســـتجابات المشـاركين في الدراسـة حول درجة أهمية تضـمين المفاهيم القانونية في كُتب الدراسـات الاجتماعية والوطنية المطورة بالتعليم العام في ضـــوء متطلبات الثقافة القانونية المعاصـــرة وطبيعة المجتمع الســـعودي تبعاً لمتغير طبيعة العمل، في جميع مجالات التربية القانونية وفي الأداة ككل.

النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الرابع للدراسة

ما مصـــفوفة المدى والتتابع للمفاهيم القانونية في كتب الدراســـات الاجتماعية والوطنية في صـــفوف مراحل التعليم العام في ضوء معايير التربية القانونية وطبيعة المجتمع السعودي؟

للإجابة على هذا السؤال قام الباحث ببناء مصفوفة مدى وتتابع من قائمة المفاهيم القانونية التي توصلت إليها الدراسة الحالية وبما يتناسـب مع المرحلة العمرية للطلبة، والتي تم عرضـها على لجنة من المحكمين المتخصـصـين في مناهج الدراسـات الاجتماعية حيث تضـمنت قائمة المفاهيم القانونية في صـورتها النهائية على (172) مفهوماً قانونياً في كتب الدراسـات الاجتماعية والوطنية بالتعليم العام من الصف الأول ابتدائي وحتى الثالث ثانوي في ضوء متطلبات التربية القانونية وطبيعة المجتمع السعودي، وكما هو موضح في الجدول رقم(17).

جدول رقم(17) الأعداد والنسب المئوية لمصفوفة المدى والتتابع لتوزيع المفاهيم القانونية في كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية المطورة بالتعليم العام في ضوء متطلبات الثقافة القانونية المعاصرة وطبيعة المجتمع السعودي

المرحلة / الصف	عدد المفاهيم	النسبة المئوية(%)
المرحلة الابتدائية		
الصف الأول الابتدائي	4	%2,3
الصف الثاني الابتدائي	3	%1,7
الصف الثالث الابتدائي	4	%2,3
الصف الرابع الابتدائي	10	%5,8
الصف الخامس الابتدائي	9	%5.2
الصف السادس الابتدائي	12	%6.9
المرحلة المتوسطة		
الصف الأول متوسط	15	%8.7
الصف الثاني متوسط	14	%8.1
الصف الثالث متوسط	17	%9,9
المرحلة الثانوية		
الصف الأول ثانوي	24	%13.9
الصف الثاني ثانوي	24	%13.9
الصف الثالث ثانوي	36	%20.9
المجموع الكلي للمفاهيم القانونية	**172**	**%100**

جدول رقم(18) النسب المئوية لتوافر المفاهيم القانونية اللازم تضمينها في مراحل التعليم العام في ضوء متطلبات الثقافة القانونية المعاصرة وطبيعة المجتمع السعودي

مراحل التعليم العام			
النسب المئوية	المرحلة الابتدائية	المرحلة المتوسطة	المرحلة الثانوية
	%24,2	%26,7	%48.7

يتضح لنا من جدول رقم(18) النسب المئوية لتوافر المفاهيم القانونية اللازم تضمينها في مراحل التعليم العام في ضوء متطلبات الثقافة القانونية المعاصرة وطبيعة المجتمع السعودي، حيث نجد أن نسبة المفاهيم القانونية في المرحلة الابتدائية بلغت (24,2%)، وبلغت المرحلة المتوسطة نسبة (26,7%)، بينما بلغت نسبة المفاهيم القانونية في المرحلة الثانوية (48.7%) وهي أعلى نسبة لتوافر المفاهيم القانونية في مراحل التعليم العام ككل.

جدول رقم(19) مصفوفة المدى والتتابع للمفاهيم القانونية في كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية المطورة بالتعليم العام في ضوء متطلبات الثقافة القانونية المعاصرة وطبيعة المجتمع السعودي

المرحلة الابتدائية					
الصف الأول	**الصف الثاني**	**الصف الثالث**	**الصف الرابع**	**الصف الخامس**	**الصف السادس**
حقوق أفراد الأسرة	حق الرعاية الوالدية	حق الحضانة	البنك	حق السكن مع الأسرة	الفصل بين الجنسين
حق الأب	حق الأخوة	عقوق الوالدين	الرعاية الصحية	حق الأبناء في التعليم	حق التعليم (الدين، اللغة العربية، العلوم الحديثة.إلى غير ذلك).

حق الأم	زمن الحصة	اليوم الدراسي	التطعيمات الصحية	التعليم العام (رياض الأطفال، التعليم الابتدائي، التعليم المتوسط، التعليم الأساسي، التعليم الثانوي، التعليم الجامعي).	تحويل العملات
سن دخول المدرسة			التقدم الحضاري	المصرف	الشيك
			الملك	القوانين الصحية	مستوى المعيشة
			ولي العهد	التعايش السلمي	مكافحة الفقر
			ولي ولي العهد	المجتمع المدني	العناية الطبية
			الوزير	المحافظ	أخلاقيات معاملة ذوي الاحتياجات الخاصة
			النشيد الوطني	الأمين	العدالة المجتمعية
			اليوم الوطني		مسئوليات الوطن
					الرئيس
					رئيس الوزراء

المرحلة المتوسطة		
أول متوسط	**ثاني متوسط**	**ثالث متوسط**
إجازة الأمومة	حق الميراث	حق الأهلية للبالغ
النفقة على الأبناء	حق الوصاية	البيئات التعليمية
حق مجانية التعليم للجميع	المساواة في التعليم	تنوع التعليم
محو الأمية	المواد الدراسية	التعليم للتحصين
الاقتصاد الوطني	البيع بالتقسيط	انتقال الملكية
سعر الصرف	الكمبيالة	عقد الايجار
مؤسسة النقد		الاستغلال الاقتصادي
مجالات العمل		الفساد(الفساد الأخلاقي, الفساد المالي, الفساد الاداري, الفساد الأعلامي.....الى غير ذلك).
القانون (القانون العام, القانون الخاص, القانون القضـــائي, القـانون الجنـائي, القـانون المـدني, القانون الاقتصـادي, القانون السياسي, القانون الاجتمـاعي, القـانون الأســـري, قـانون العمـل والعمال..الى غير ذلك).	الأنظمة (النظام المدني, النظام الجزائي, النظام الاقتصـادي, النظام السـياسـي, النظام الاداري, النظام البيئي, النظام الصـــناعي.....الى غير ذلك).	الاستعمار الاقتصادي
التأمين الصحي	الرقابة الصحية	النزاهة في القضاء
تأمين العلاج	استقلالية الرأي	التحذيرات الصحية
الأحوال الشخصية	الثقافة الاجتماعية	دور الرعاية
القانون الدولي	أنظمة الدولة	مجلس الوزراء
التفاوض القانوني	السلطة التشريعية	مجلس الشورى
حق حفظ الضـــرورات الخمس(حفظ الـدين, حفظ النفس, حفظ العقـل, حفظ العرض, حفظ المال).	السلطة القضائية	مجلس النواب

	السلطة التنفيذية	مجلس الخبراء
		المجالس البلدية
المرحلة الثانوية		
أول ثانوي	**ثاني ثانوي**	**ثالث ثانوي**
عقد النكاح (شروط الزواج, أركان العقد, شروط العقد).	حقوق الزوج(حسن المعاشرة, احترام أهل الزوجة, التعدد مع العدل.....إلى غير ذلك)	طرق التأديب للزوجة(النصح, التوجيه, اللوم, الهجر في المضاجع, الضرب غير المبرح).
الطلاق (الطلاق الرجعي, الطلاق البائن).	حقوق الزوجة(حسن المعاشرة, المهر, احترام أهل الزوج, النفقة للزوجة.....إلى غير ذلك)	الخلع
جودة التعليم	الحقوق المشتركة بين الزوجين (تربية الأبناء, الاحترام المتبادل, حسن المعاشرة, اختراع الأقارب.....إلى غير ذلك).	النساج (رفض الزوجة لطاعة الزوج).
المقررات الدراسية	المخرجات التعليمية	التنوع الثقافي
اختيار التخصص وفق القدرات	قوانين التعليم	التنافس العلمي
النظام التعليمي	التعليم للجميع	نظامية التعليم
الأنظمة التجارية	الرهن العقاري	الابتعاث للدراسة
الأوراق التجارية	الاستثمار(الاستثمار النقدي, الاستثمار عن طريق السندات.....الى غير ذلك).	الملكية الفكرية
الايجار المنتهي بالتملك	الصكوك المالية	الربحية
الايجار (السنوي, الشهري, اليومي,.....الى غير ذلك)	**قانون العمل ((حقوق العامل (ساعات العمل, فترات الراحة, الإجازات, الرواتب, الحوافز, الترقيات, حقوق نهاية الخدمة, الراتب التقاعدي, عدم الفصل التعسفي.....إلى غير ذلك), حقوق صاحب العمل (اتقان العمل, المحافظة على استمرار العمل, المحافظة على ممتلكات جهة العمل, المواظبة في العمل, حسن التعامل مع الرؤساء والجمهور والمرؤوسين.....إلى غير ذلك)).**	خسارة الأموال
حق التوظيف	رأس المال	تداول الأسهم
حق التملك	الدخل الشهري	الاكتتاب العام
أسعار الفائدة	حق الحصول على الأجر	المعونات "المساعدات" الاقتصادية
الجرائم(جريمة القتل العمد, جريمة القتل شبه العمد, جريمة إسقاط الجنين, جريمة الجناية على النفس, جريمة السطو, جريمة السرقة, جريمة النشل, جريمة النصب, جريمة الاحتيال, جريمة القذف, جريمة الرشوة, جريمة اختلاس المال العام, جريمة غسيل الأموال, جريمة شيك بدون رصيد, جريمة السرقات العلمية, جريمة الشهادات المزيفة, جريمة الأخطاء الطبية, جريمة ممارسة المهن عالية التأهيل لغير متخصصين فيها, جريمة	الحالات الجنائية(الاعتراف, الانكار, الدليل, البرهان, القرينة..الى غير ذلك).	النشاط التجاري

الشـــذوذ الجنســـي (جريمة الزنا, جريمة اللواط, جريمة السحاق)..الى غير ذلك).		
الادعاء العام	الجنحة	البيع (البيع بالجملة, البيع بالتجزئة, البيع بالتقسيط, البيع الآجل.....الى غير ذلك).
المدعي	التحقيق (الجنائي,الإداري)	التأمينات الاجتماعية
المدعى عليه	الاستجواب	الرسوم المالية(رسوم الخدمات الحكومية, رسوم خدمات القطاع الخاص, رسوم الأراضي البيضاء.....الى غير ذلك).
المحاكم(المحكمة الجزائية, المحكمة العامة, المحكمة الادارية, محكمة الاســـتئناف, ديوان المظالم, المحكمة العليا, محكمة أمن الدولة).	الاخلاء الطبي	نزع الملكية
المدن الطبية	بيوت الشباب	الأحكـام(الحكم الجزائي, الحكم القـابـل للاســـتئناف, الحكم القطعي, أحكام التعزير, أحكام الحدود, أحكام القصـــاص, أحكام الحرابة...الى غير ذلك).
البيئة الصحية	الإجازات	التفتيش (التفتيش القـانوني, التفتيش الاداري, التفتيش المالي...الى غير ذلك).
الأندية الأدبية	سيادة الدولة	أمر قضائي
الحقوق القانونية الاجتماعية (حق الحياة الكريمة، حقوق الانسان، الحقوق الأساسية، حقوق المرأة، حقوق كبار السن، حقوق الطفل، حقوق الجار، حق الحرية، حق صون الكرامة، كرامة المواطنين, نصرة المظلوم, حقوق الأيتام, حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة, حقوق اللقطاء....الى غير ذلك).	المحظورات القانونية الاجتماعية(التعصب الديني, التعصـب المذهبي, التعصـب العرقي, التعصـب المناطقي, التعصـــب الاجتماعي, التعصـــب الثقافي, التعصب الرياضي...الى غير ذلك).	الحريات القانونية الاجتماعية(الحرية الشـــرعية, الحريات العامة.....الى غير ذلك).
حق طاعة ولي الأمر في غير معصية الله	المواطنية	الضمان الاجتماعي
المواطنة	القسم على النزاهة	أخلاقيات معاملة المرضى
		الخيانة العظمى
		الوحدة الوطنية
		الأمر الملكي
		المرسوم الملكي
		التوجيه الملكي
		الأمر السامي
		الحقوق السياسية
		حق المواطنة
		حق الجنسية
		الديموقراطية
		السلم العالمي
		العلاقة بين الشعوب

التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة؛ يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1- تضمين المفاهيم القانونية في مناهج الدراسات الاجتماعية والوطنية في جميع المراحل الدراسية بالتعليم العام السعودي، وبما يتناسب مع المراحل العمرية للطلبة. ويمكن لمؤلفي المناهج الإفادة من قائمة المفاهيم القانونية التي توصلت إليها الدراسة الحالية في الخطط التطويرية لمحتوى كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية وتضمينها وفق ما يرونه ملائم لهذه الكتب وبشكل شامل ومتوازن ومتكامل.

2- عقد دورات وورش عمل يقدمها خبراء في القانون تهدف إلى تعريف المعلمين والمعلمات للدراسات الاجتماعية والوطنية بأهمية التربية القانونية ودورها في زيادة وعي أفراد المجتمع. وكذلك الحال توعية الطلبة في كافة المراحل الدراسية بأهمية الوعي بالثقافة القانونية من خلال الندوات والمحاضرات وورش العمل والأنشطة اللامنهجية، بما يكسبهم المعارف والقيم والمهارات القانونية التي تعمل على تزويدهم بالفائدة المرجوة في حياتهم العلمية والعملية.

3- الاستفادة من الإعلام بجميع قنواته في زيادة الوعي القانوني ونشر الثقافة القانونية بما يتيح لأفراد المجتمع الإلمام بالقوانين في معظم المجالات الحياتية ومعرفة ما لهم حقوقهم وما عليهم من واجبات.

المقترحات

1- توسيع نطاق دراسات تحليل محتوى كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية بالتعليم العام السعودي لتشمل مكونات أخرى في التربية القانونية مثل الحقائق القانونية، والقيم القانونية، والمهارات القانونية إلى غير ذلك. وأيضا في مجالات أخرى لم تتناولها الدراسة الحالية مثل المجال التقني، والمجال السياحي، والمجال الزراعي، ومجال القانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، وقانون التدخين، وقانون براءات الاختراع، وقانون العلامات التجارية إلى غير ذلك.

2- إجراء دراسة شبه تجريبية عن بناء برامج تعليمي قائم على متطلبات التربية القانونية في تنمية المفاهيم القانونية في مقرر الدراسات الاجتماعية والوطنية، وقياس فاعليتها لدى أحد الصفوف الدراسية بمراحل التعليم العام السعودي.

3- إجراء دراسة شبه تجريبية لبرامج تدريبي لمعلمي الدراسات الاجتماعية والوطنية قائم على كفايات ومهارات تدريس التربية القانونية في مراحل التعليم العام السعودي.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

بدران، شبل. (2009). *آفاق تربوية متجددة: التربية المدنية والتعليم والمواطنة وحقوق الإنسان*، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع.

الجرباء، محمد. (2008). *شئون قانونية سعودية، دستورية-تجارية-منهجية*، الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد للنشر والتوزيع.

زريق، محمد. (2002). *التقييم التحليلي للقيم التربوية في مناهج التربية الاجتماعية والوطنية الأردنية والاستراتيجيات الفاعلة لتنميتها*، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة اللبنانية، بيروت، لبنان.

زكريا، محمد. (2008). *بناء المفاهيم:(المقاربة المفاهيمية، المنظور النظامي في تصميم التدريس، بناء المناهج وتطويرها على أساس المقاربة الجديدة)*، المعهد الوطني مستخدمي التربية وتحسين مستواهم، الجزائر: وزارة التربية الوطنية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

سعيد، عاطف. (2005). فعالية برنامج في التربية القانونية قائم على الأنشطة المصاحبة لمنهج التاريخ بالمرحلة الثانوية، *مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية-جامعة عين شمس*،*5*(1)، 32-63.

طعيمة، رشدي. (2008). تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية. القاهرة: دار الفكر العربي.

الطوالبة، علي. (2010). *أثر برنامج تعليمي قائم على المفاهيم القانونية في تنمية الثقافة القانونية واتجاهات الطلبة نحوها لدى طلبة المرحلة الأساسية العليا لمبحث التربية الوطنية*، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

العايد، أحلام. (2015). *المفاهيم القانونية المتضمنة في كتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن ودرجة اكتساب الطلبة لها*, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية العلوم التربوية, الجامعة الأردنية, عمان, الأردن.

العضايلة، لبنى. (2010). الثقافة القانونية: دراسة في قانون العقوبات الأردني، *المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب*, *29*(57)، 309-341.

العميري، فهد. (2013). التربية السياحية في كُتب الدراسات الاجتماعية والوطنية للمرحلة المتوسطة في المملكة العربية السعودية، *المجلة الأردنية في العلوم التربوية*, *9*(4)، 389-402.

كنعان، أحمد. (2004). دور المناهج التربوية في إعداد الإنسان ومواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، *مؤتمر المسؤولية الوطنية والإنسانية للمؤسسات التربوية في ضوء تحديات العصر، المنعقد خلال المدة 1-1425/3/3هـ*، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

محمد، عبير. (2008). *فاعلية مواقف تعليمية مقترحة في تعلم طفل الروضة بعض مبتدئ الثقافة القانونية*. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة حلوات، حلوان، مصر.

نتراس، بولا. (1980). *السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية*، ترجمة: عادل غنيم، بيروت: دار ابن خلدون للنشر والتوزيع.

وزارة التعليم. (2017). *استراتيجية تطوير التعليم العام في المملكة العربية السعودية*، الرياض: مطابع وزارة التعليم.

يوسف، هناء. (2010). *فعالية برنامج مقترح في الأنشطة المرتبطة بالدراسات الاجتماعية للصف الثاني الإعدادي في ضوء مبادئ القانون الدولي الإنساني*، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة قناة السويس، الإسماعلية، مصر.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Aygulden, T., Meiramgul, Y., Aliya, S., Dinara, R. & Zhanargul, T. (2015). The Role of the legal culture as a factor determining successful legal socialization of future specialists, *Journal of Politics and Law, Canadian Center of Science and Education, 11*(14), 37-44.

Alexander, G. & Nicholas, G. (2013). *Moral and legal education of high school students,* Thesis submitted in fulfilment of the requirement for the Degree of Doctor of Education, Vladimir State University, Moscow, Russia.

Crocker, L. & Algina, J. (1986). *Introduction to Classical and modern test theory,* New York: CBS College Publishing.

Donald, S. (1990). *A law related education for Alaskans***.** U.S. Alaska: ABA Law books Publisher.

Fraenkel, J., & Wallen, N. (2008). *How to design and evaluate research in education*. London: McGraw-Hill.

Fundacja, L. & Kultura, P. (2014). *Social Campaign "Legal Culture***,** Geneva: Advisory Committee on Enforcement, Accessed on 20/3/2017, Available on the link: www.legalnakultura,pl.

Gallagher, A. (1987). How Law Related Education fits into the Curriculum, *International Journal of Social Education, 2*(2), 37-44.

Gharasic, L. (2001). Renaissance or Retrenchment: Legal Education at a Crossroads, Western New England University School of Law, *Indiana Law Review, Faculty Publications, 44*(14), 736-818.

Grossman, C. (2002). Building the World Community: Challenges to Legal Education and the WCL Experience, *American University International Law Review, 17*(4), 816-847.

Jackson, M. (2008). What Faculty Think: A Survey on Electronic Resources, *Journal of Electronic Resources Librarianship,* Volume 20, Issue 2.

Karassartova, M., Shormanbayeva, D., Beissenova, A. & Balshikeyev, S. (2013). Legal education as forming factor of legal culture in Kazakhstan modern society. *International Journal of Social Behavioral, Educational, Economic, Business and Industrial Engineering, 7*(2), 525-530.

Kimbrell, M. (1989). The mock trial as an activity in high school, *History and Social Studies Teacher Journal, 25*(1), 35-37.

Kline, P. (1986). *A handbook of test construction,* London: Methuen.

Pereira, C. (1988). *Law related education in elementary and secondary school.* Eric Clearinghouse for Social Studies, Indian University,

Perry, A. & Sheilah, D. (2004). Education law course offering in law schools, *Journal of Law and Education, 33*(3), 327-340.

Wright, L. (1987). Social studies and law related education: A case study of the Japanese in Brish Columbia. *History and Social Studies Journal, 22*(4), 109-133.